الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال المؤسسات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر مهني
تحت عنوان

دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

ـ دراسة عينة من مقاولات صغيرة بمدينة المسيلة ـ

إعداد الطالب:

محواس إسحاق

تحت إشراف:

د. مير أحمد

لجنة المناقشة:

الدكتور/ رضا زاوش	جامعة المسيلة	رئيساً
الدكتور/ فراحتية العيد	جامعة المسيلة	مناقشاً
الدكتور/ مير أحمد	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ/ جباري عبد الرزاق	جامعة المسيلة	مشرفاً مساعداً

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا وأشكره على توفيقه لإتمام هذا العمل وإنجازه على هذا الوجه

وأتقدم بخالص الشكر و الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور مير أحمد على نصائحه وتوجيهاته

الثمينة ورحابة صدره وسعة أفاقه.

الشكر كذلك موصول لكل أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة المسيلة وإلى كل من ساعدني

في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر رفيقة دربي زوجتي الغالية مزراق وردة.

كل من ساعدني لإتمام هذا العمل بكلمة، بملاحظة، بفكرة، بمرجع أقول لكم

شكرا جزيلا

إهـداء

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى أبي الراحل .... رحمة الله عليه

إلى أخي و إخوتي حياة صابر أحلام

وإلى زوجتي الغالية وردة

إلى أبنائي الكتاكيت يعقوب ويوسف وكنان والبراعم أبناء إخوتي وأخي

إليكم فقط أهديكم ثمرة جهدي.

الفهرس

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	-
إهداء	-
مقدمة	أ، ب،ج،د،ه
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	16
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المقاولة الصغيرة.	17
1. التطور التاريخي للمقاولة	17
1.1. الإنتاج الحرفي البسيط	17
2.1. ظهور المقاولات الحرفية	17
3.1. الاقتصاد الحرفي المنزلي:	18
4.1. ظهور التعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير)	18
5.1. المقاولة في الفكر الصناعي	19
6.1. المؤسسات الناشئة start up	19
2. ماهية المقاول والمقاولاتية	20
1.2. تعريف المقاول	20
2.2. تعريف المقاولاتية:	20
3. الاتجاهات الأساسية لتعريف المقاولة بين فرص الأعمال ومقاربة الإبداع	22
1.3. مقاربة فرصة الأعمال	22
2.3. مقاربة إنشاء المنظمات	22
3.3. مقاربة خلق القيمة	23
4.3. مقاربة الإبداع	23
4.أهمية المقاولاتية	24
1.4.المقاولاتية والنمو الاقتصادي	24
2.4.المقاولاتية وخلق فرص العمل	24
3.4.المقاولاتية والابتكار	24
5.خصائص المقاولاتية	25
6. ماهية المقاولة الصغيرة	25
1.6. المفهوم الاقتصادي للمقاولة الصغيرة في الدول النامية	25
2.6. المفهوم الاقتصادي للمقاولة الصغيرة في الدول المتقدمة	26
3.6. المفهوم الإحصائي للمقاولة الصغيرة	26
7.الهيئات الداعمة للمقاولات الصغيرة	27
1.7. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	27
2.7. وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI)	27

3.7. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	27
4.7. مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات	27
5.7. حاضنات الأعمال	27
8. تحديات إنشاء المقاولات الصغيرة	27
1.8.تحدي السوق والمنافسة	28
2.8. تحدي صعوبة مصادر التمويل	29
ـ مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
1.1. مصادر غير رسمية	29
1.2. مصادر رسمية	29
3.8. تحدي التكوين وتطوير الكفاءات	30
أولاً: مفهوم الكفاءات	30
1. الوسائل المتمثلة في الموارد الشخصية	30
2. الوسائل الموجودة في المحيط	30
ثانياً: أنواع الكفاءات	30
1. الكفاءة الفردية	30
2. الكفاءات الجماعية	31
ثالثاً: تسيير الكفاءات	31
أهداف تسيير الكفاءات	31
ـ تحدي المعرفة الجيدة لهيكل الموارد البشرية	31
ـ تحدي توقع الأعمال المستقبلية	31
ـ تحدي وضع المخططات	31
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر	32
أولاً: ماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	32
1. التنمية الاقتصادية	32
2.أهمية التنمية الاقتصادية	33
3.أهداف التنمية الاقتصادية	33
4.مفهوم التنمية الاجتماعية	34
ثانياً: أهمية المقاولة الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	35
1. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولات الصغيرة	35
• الأهمية الاقتصادية للمقاولات الصغيرة في التنمية	35
* مساهمة المقاولات الصغيرة في توفير مناصب الشغل	35
* مساهمة المقاولات الصغيرة في تعبئة المدخرات	36
* مساهمة المقاولات الصغيرة في تنمية الصادرات	36
* مساهمة المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة	36
* مساهمة المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية	36

* مساهمة المقاولات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات	37
• الأهمية الاجتماعية للمقاولات الصغيرة في التنمية	37
ثالثاً. الدور المرتقب للمقاولة الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني	38
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
تمهيد	41
1. منهجية الدراسة الميدانية	42
منهج الدراسة	42
1.1. منهج الدراسة	42
2.1. أدوات جمع المعلومات	42
3.1. مجتمع الدراسة	42
4.1. عينة الدراسة	42
5.1. أداة الدراسة	43
أ . تصميم الاستبيان	43
ب . صدق أداة الدراسة و ثباتها	43
6.1. خصائص عينة الدراسة	44
أ . حسب الجنس	44
ب . حسب السن	45
ج . حسب المستوى التعليمي	46
د . حسب مدة الانجاز	47
2 .تحليل محاور الاستبيان	47
– عرض نتائج فرضيات الدراسة	48
1. اختبار فرضيات الدراسة	48
1.1.اختبار طبيعية متغيرات الدراسة	48
2.1. نتائج اختبار الفرضية العامة	48
3.1. اختبار الفرضيات الفرعية	49
خلاصة الفصل	52
خاتمة عامة	53
الاقتراحات	53
آفاق الدراسة	54
قائمة الملاحق	56
قائمة المصادر والمراجع	61

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان	44
02	اختبار الطبيعية كولموغروف – سمرنوف	48
03	معامل الارتباط بين تحديات المقاولة الصغيرة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	49
04	تحليل التباين للانحدار المتعدد	50
05	تحليل معاملات الانحدار المتعدد	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهم خصائص المقاولاتية	25
02	الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب للجنس	44
03	أعمدة عينة الدراسة حسب الجنس.	44
04	الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب السن.	45
05	أعمدة عينة الدراسة حسب السن.	45
06	الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	46
07	أعمدة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	46
08	الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب مدة الانجاز.	47
09	أعمدة عينة الدراسة حسب مدة الانجاز.	47

مقـــدمة

لقد تجدّدت الروح المقاولاتية في الكثير من بلدان العالم مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، نظرًا لكثرة التحديات التي أصبحت تميز بيئة الأعمال الراهنة والمتميزة بالتعقد وعدم التأكد، كما مسّت العديد من المجالات الاقتصادية كدور المقاولة في التنمية المحلية والتشغيل ومحاربة البطالة.

المقاولة الصغيرة باعتبارها من أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر أداة فعالة لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة التشغيل ومحاربة البطالة، ذلك كون هذا النوع من المؤسسات وبالنظر إلى سماتها وطرق تمويلها، قادرة على المساهمة وبشكل فعال في تقليل نسب البطالة وذلك عن طريق خلق مناصب العمل، والتي يرتقب تزايدها من سنة إلى سنة بانتقال هذه المؤسسات من مرحلة إلى أخرى، من مصغرة إلى صغيرة، فمتوسطة.

وبالنظر إلى كل خصائص الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من وراء تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تبرز المقاولة الصغيرة كرافد فعال للارتقاء بالأداء، لكنها تبقى مبهمة وتحتاج إلى تسليط الضوء عليها والكشف عن المعوقات الحقيقية والتحديات التي تواجهها، خاصة فيما يرتبط بضرورة إشراك هذه المؤسسات وبشكل فعال في التنمية المحلية ودورها في مكافحة الفقر وزيادة نسب التشغيل.

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزاً كبيراً من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية.

فمع عولمة الأسواق ونمط العلاقات الاقتصادية السائد في أغلب الدول القائم على التوجّه نحو اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة، ظهرت أهمّية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كدعامة أساسية للمبادرات الفردية، وأصبحت ترقية المقاولة الصغيرة مشهداً أساسياً في هذا السياق الاقتصادي ــ الاجتماعي الجديد.

وبالتالي فالإشكالية المطروحة للمناقشة والبحث من خلال موضوع الدراسة يمكن بلورتها في التساؤل الجوهري التالي:

كيف يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحديات نجاحها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ــ ولاية المسيلة ــ الجزائر ؟

ولمعالجة مشكلة البحث فإن الدراسة الحالية ستحاول الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

ـ كيف يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز **تحدي السوق والمنافسة** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة ــ الجزائر؟

ـ كيف يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز **تحدي صعوبة مصادر التمويل** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة ــ الجزائر؟

ـ كيف يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز **تحدي التكوين وتطوير الكفاءات** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة ــ الجزائر؟

أولاً: فرضيات البحث:

للإجابة عن تساؤلات البحث فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- **يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحديات نجاحها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ــ ولاية المسيلة ــ الجزائر**

و تندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

– للمقاولة الصغيرة **إمكانية لتجاوز تحدي السوق والمنافسة** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة – الجزائر

– للمقاولة الصغيرة **إمكانية لتجاوز تحدي صعوبة مصادر التمويل** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة – الجزائر

– للمقاولة الصغيرة **إمكانية لتجاوز تحدي التكوين وتطوير الكفاءات** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة – الجزائر

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

من هذا المنطلق فإن الاهتمام بموضوع المقاولة الصغيرة ودورها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر يعود إلى الدوافع الاتية:

- التعرف على الدور الذي تلعبه هذه المقاولة الصغيرة وأثرها على دفع عجلة التنمية، وتنمية الاقتصاد الوطني عموما؛
- الرغبة في دراسة موضوع المقاولة الصغيرة ولعل هذا البحث يساهم ولو بقدر بسيط في تنويع المراجع في الموضوع؛
- علاقتنا مع مجموعة من المقاولين وقربنا من الميدان ومعرفتنا لطرق كثيرة، شجعنا على الخوض لدراسة هذا الموضوع؛
- موضوع المقاولة موضوع الساعة فهو نابع من اهتمامنا ورغبتنا نظرا لما عايشناه في الواقع من اهتمام العديد من الأفراد بهذا النوع من النشاطات من أجل توفير فرص العمل وتحقيق حاجاتهم، وكذلك تطوير الإنتاج وتحقيق التنمية.

ثالثاً: أهمية البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة في تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع والمتمثل في المقاولة الصغيرة ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كون الاقتصاد الوطني يعاني من عدم التوازن من حيث مصادر الدخل من العملة الأجنبية ويقتصر فقط على عائدات المحروقات، حيث أن هذه المقاولات تواجهها عدة تحديات اهمها تحدي المنافسة والسوق و تحدي التمويل و تحدي تطوير الكفاءات وعليه ارتأينا في هذا البحث أن نوجه أنظار الباحثين والاقتصاديين إلى قطاع جد حساس متمثل في المقاولات الصغيرة.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى مفهوم المقاولة الصغيرة وبيان أهميتها وواقعها الحالي بولاية المسيلة ـ الجزائر ـ والمستلزمات الضرورية لتأهيلها وتطويرها من أجل ضمان استمرارها وعدم زوالها، وبالتالي تحقق ريادتها وتقلل من الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد الجزائري من جهة وسياسة التشغيل في الجزائر من جهة أخرى.

خامساً: النموذج النظري للبحث

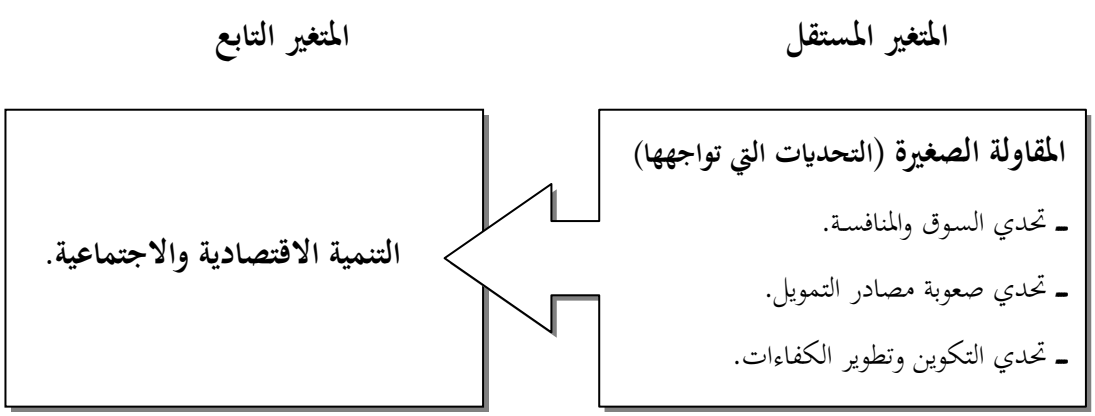

سادساً: منهج البحث والأدوات المستخدمة:

- نظراً لطبيعة الموضوع وجدنا ضرورة **الاعتماد على المنهج الوصفي** وذلك من أجل التوصل إلى الإجابة على التساؤل المطروح والمعتمد على التحليل **وذلك لوصف الظواهر ذات الصلة بموضوع المقاولة الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية** مدعمين بحثنا بدراسة ميدانية على عينة من المقاولات الصغيرة وذلك **باستخدام أداة الاستبيان** هذه الأخيرة ساعدتنا في جمع البيانات التي مكننتنا في الأخير من الحصول على نتائج لهذه الدراسة وتحليلها.
- الدراسة النظرية والهدف منها الوقوف على ما تناولته المراجع العربية والأجنبية وكذا مختلف المجالات والمقالات العامة والمتخصصة.

سابعاً: هيكل البحث:

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين وهما الفصل الأول يمثل الاطار النظري للدراسة ويتفرع الى مفاهيم أساسية حول المقاولة الصغيرة من خلاله تناولنا أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولة الصغيرة و مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ام الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي للدراسة و الذي تفرع الى منهجية الدراسة من خلال تناول منهج الدراسة و ادوات جمع المعلومات و مجتمع الدراسة و عينة الدراسة بالإضافة الى التوزيع الاحصائي لأفراد عينة الدراسة و اداة الدراسة ثم تحليل محاور الاستبيان من خلاله تم عرض نتائج الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية و في الاخير الخاتمة العامة ومن خلالها يتم تقديم نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية وكذا الاقتراحات وآفاق الدراسة.

ثامناً: حدود الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة المقاولة الصغيرة والتحديات التي تواجهها ودورها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية المسيلة وللوقوف على اشكاليتنا ركزنا في دراستنا على دراسة ميدانية لعينة من اصحاب المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة حيث قمنا بجمع ومعالجة البينات المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة خلال السنة الجامعية 2019/2018

تاسعاً: الدراسات السابقة:

دراسة محمد فيرلاس حول:" تأثير سياسات المساعدة المقاولاتية على بروز الروح المقاولاتية لدى الشباب: حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتيزي وزو".

إن هذه الدراسة تهتم ببروز الروح المقاولاتية والتي تتمظهر في العديد من البرامج والأجهزة العمومية، فكل جهاز دعم ومتابعة لديه توجهه الخاص به ضمن إطار ما يسمى بتشجيع المقاولة، وعليه فإن الاهتمام البحثي متعلق بما ينتظره الشباب فيما يتعلق بإنشاء المؤسسة والمقاولة عموما.

حيث أن الباحث يعالج مراحل نمو روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري، حيث حاول معرفة هل بإمكان سياسة ترقية المقاولة المعتمدة على أجهزة الدعم والمساعدة (المالية والضريبية)، خلق وتشجيع وتنمية روح المقاولة **بالتحديد لدى الشباب**، والتأثير على سلوكهم واتجاهاتهم في ذلك؟ هذه السياسات التي من المفترض أن تنقل القدرات ومهارات مقاولاتية عند الشباب وجعله أكثر مبادرة، كيف ما كان السياق والوضعية والوسط الاجتماعي أين يعيش المقاول وينمو، وبالتالي التساؤل الجوهري للباحث هو إلى أي مدى مكان الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تشجيع ظهور ونمو روح المقاولة لديهم (الشباب)؟

لقد توصل الباحث إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة لأجهزة دعم وتشغيل الشباب على الدافعية المقاولاتية للشباب المقاول، كما توصل إلى أنه من الممكن ظهور ونمو روح مقاولاتية وفي أي سياق أو وسط، حيث أنه الشاب المقاول لا يولد"مُقاولاً" وإنما يمكن أن "يصبح كذلك."

كتقييم مختصر لهذه الدراسة، فإنها تعتبر حديثة ومهمة في جوانب معالجتها لموضوع تشكل روح المقاولة لدى الشباب الجزائري وتأثير الأجهزة الحكومية الداعمة والمرافقة للشباب المقاول، لكن الباحث اهتم لجوانب البيئة السياسية المتعلقة بسياسة عمومية لرأسملة الاقتصاد الجزائري ذلك في صورة مختلف الأجهزة الموضوعة لأجل ذلك، و بالتالي أقصى وتجاهل تأثير الوسط والسياق، أو ما يمكن أن نسميه"البيئة المجتمعية"، فحقاً المقاول لا يولد مُقاولاً، لكن في كثير من الدراسات تأكد أن الإرث العائلي له تأثير على توجه الشباب المقاولاتي وأنه هناك في الجزائر الكثير من المقاولات العائلية، كما أن العوامل السوسيو ثقافية لها دور مهم في هذه الديناميكية فتشكل ثقافة مقاولاتية أو مهنية ما، لا يمكن فصلها عن تأثير الثقافة الأم "المجتمعية".

دراسة للباحث: C.Bruyat تحت عنوان: création d'entreprise : – contributions épistémologiques et modélisation أطروحة مقدمة لشهادة دكتوراه في علم الاقتصاد:

تسيير سنة 1993 بجامعة غرونبل بفرنسا.

تناول الباحث في دراسته إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسم دراسته إلى قسمين الباب الأول كان حول إنشاء المؤسسات، حيث تطرق في الجزء الأول منه إلى عموميات ومنظورات حول تاريخ المقاولة، وكذلك المقاولة كحقل علمي، أمّا الجزء الثاني كان حول المقاولة واسهاماتها العلمية ودور المقاول في عملية التنمية والمقاربات العلمية التي تناولت الفعل المقاولاتي وتطرّق في الجزء الثالث إلى إنشاء المقاولة، وبالنسبة إلى الباب الثاني الذي يمثل الجانب الميداني للدراسة في مؤسسة البلاستيك كعينة ميدانية

تطرق الباحث إلى مرافقة المقاولات وفيه 03 فصول أو أجزاء المقاولة المشروع، المقاول المبدع والمؤسسة أو المقاولة الجديدة المحيط في ظل تفاعل هذه العوامل الأربعة تنتج المقاولة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها:

- أنّ هذا العمل يعتبر كتجديد للبناء النظري للمقاولة.
- يصب محتوى هذا العمل في بناء التنمية.

اقترح **برويا** نموذجا يضم المراحل التي يمر عليها الفرد لإنشاء مؤسسته الخاصة وركز في نموذجه على النقائص التي أهملتها النظريات المفسرة لسلوك المقاول، حيث أكد على النسق فرد/محيط باعتباره بُعد رئيسي لإنشاء المقاولة .

صعوبة البحث:

واجه انجاز هذا البحث العديد من الصعوبات وبالخصوص في الشق التطبيقي منه، و تمثلت الصعوبات فيما يلي:

- قلة المراجع التي تخص الموضوع نظراً لحداثته في الجزائر.
- صعوبة تجميع المعطيات وهذا راجع لقلتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسـة

تمهيد

يشكل كل من المقاول والمقاولة موضوعاً لعدة أبحاث منذ عدة سنوات، هذا الاهتمام يفسر بالأهمية المتزايدة للمقاولة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات، هذا النمو يظهر من خلال ديناميكية إنشاء المؤسسات التي تنطوي على توفير فرص عمل وبالتالي خلق ثروة.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الى بعض المفاهيم النظرية الأساسية لموضوع المقاولة الصغيرة وتاريخ نشأتها وتطورها وأهم التحديات التي تواجهها كما سنتطرق الى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونعرج الى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة الصغيرة.

المبحث الاول: **مفاهيم أساسية حول المقاولة الصغيرة**.

المبحث الثاني: **مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية**.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المقاولة الصغيرة.

لقد سمحت التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة التي عرفها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين بإعادة النظر في طرق وكيفية تنظيم الاقتصاد سواء على المستوى الكلي، أو الجزئي أو على المستوى المؤسساتي.

ولم تظهر المقاولات كما هي عليه الآن بل كانت نتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومواكبة للتحديات التي شهدها النظام الاقتصادي والاجتماعي منذ أن تمكّن الإنسان الوصول إلى حاجياته الاقتصادية عن طريق طاقته الجسمية والفكرية.

1. التطور التاريخي للمقاولة:

سوف نعرض أهم المحطات التاريخية للمقاولة، بداية من أشكال الإنتاج الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج المنزلي والحرفي وصولا إلى الفعل المقاولاتي.[1]

1.1. الإنتاج الحرفي البسيط:

من بين المراحل التي عرفتها المقاولة مرحلة الإنتاج الأسري ذات الطابع الاقتصادي البسيط تميزت هذه المرحلة بزراعة الأرض تربية المواشي كأهم النشاطات لتلبية الحاجات الأساسية المتمثلة في الملبس والمأكل والمسكن، كما عرفت هذه المرحلة استعمال الإنسان الأدوات البسيطة التي يقوم بنحتها وتحضيرها، فكبار القرى ينجزون هذا العمل نتيجة خبرتهم وتجربتهم في الحياة، ويتم هذا النشاط داخل الأسرة وفي الحقول.

وهذا النمط المقاولاتي يتميز بعلاقات اجتماعية جيدة نتيجة الطابع الأسري والاحترام المتبادل بين الآباء والأبناء، وكذلك تربيتهم وتعليمهم على الحرف وتوريثهم أسرارها. وأهم الحرف التي كانت سائدة آنذاك الدباغة، الصناعة الجلدية، النسيج والغزل ... ومع مرور الوقت عرف هذا النشاط التطور وانتقل من الحقول والأسر إلى اتخاذ المحلات والوحدات الحرفية ملجأ لهم.

2.1. ظهور المقاولات الحرفية:

هذه المرحلة هي مرحلة ظهور المقاولات الحرفية بعد أن تجمّع المقاولين الحرفيين في ورشات و زاد عددهم، وارتفع في نفس الوقت الطلب على السلع التي ينتجونها وكذلك ظهور يد عاملة في المجتمع بدون عمل، كل هذا أدى إلى بناء محلات وورشات ومقاولات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج سلع معينة تحت إشراف المقاول الحرفي الكبير والقديم في تلك الحرفة وظهور هذه المقاولات ذات النمط الحرفي في عدة ورشات كان من طرف أصحاب الحرف.

وتميزت هذه الورشات بالتنظيم وتقسيم العمل والهرمية في العمل من المعلم إلى الصانع ثم المرافق إلى المتتلمذ حسب التعبير الماركسي، وما زاد هذا النظام الحرفي إحكاما هو العلاقات المهنية ذات الطابع الأسري الذي يعرف الاحترام والتبادل الذي ساعد على استقرار هذا الفعل لفترة ثم بدأ يتلاشى نتيجة النظام التدريبي في العمل.

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي أدت إلى تدهور المقاولة الحرفية إلى ما يلي:

[1] - اسحاق رحماني، المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة بالبويرة، أطروحة دكتوراه ل.م.د علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2017/2016، ص42،43.

– وجود حرفيين مستقلين ينافسون تلك التجمعات الحرفية.

– خروج المقاول الصانع عن النمط التعليمي نتيجة الصعوبات والصرامة التي يفرضها المقاول المعلم، هذا ما جعلهم ينتجون ورشات منافسة للطوائف المهنية.

– تحول بعض المقاولات الحرفية إلى تجمعات تجارية بعد ثراء المعلمين فبها.

إضافة إلى تحولات أخرى كالانقلاب الصناعي وظهور التطور العلمي، وظهور المرحلة الثالثة للفعل المقاولاتي هي النظام المنزلي الذي يعتبر همزة وصل ما بين النظام الحرفي الجماعي والنظام الرأسمالي الصناعي.

3.1. الاقتصاد الحرفي المنزلي:

يعتبر الاقتصاد المنزلي من المراحل التي عرفت فيها المقاولة التوسع نتيجة ظهور طبقة التجار الرأسماليين الذين استعملوا عدة طرق من أجل الحصول على المنتجات وبيعها، ومن بين الطرق المستعملة طريقة التعامل مع المجموعات الحرفية والاتصال بالأسر في المنازل وتمويلهم بالمواد من أجل إنتاج سلع معينة، حيث وجد التجار المقاولات المنزلية سوقاً لهم خاصةً الأسر الريفية التي كانت على استعداد لزيادة دخلها وتحسين مستواها المعيشي.

فالمقاولات في هذه المرحلة ظهرت في النشاط المنزلي تحت تمويل التاجر الرأسمالي الذي أصبح فيما بعد يمارس نوعا من النفوذ، فأصبحت المقاولات المنزلية أمام قيود جديدة رأسمالية، لا يملكون إلا قوة عملهم وممولون من طرف تجار رأسماليين وكل منهما مرتبط بالأخر ارتباطا نفعياً، هذه التغيرات على المستوى الاقتصاد المنزلي مهد لظهور المانيفاكتوره.

4.1. ظهور التعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير):

ساعد تراكم التغيرات السابقة وتطور فئة التجار الرأسماليين وزيادة الطلب الاقتصادي على ظهور المانيفاكتوره، عن طريق تجميع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد حتى يتمكنوا من مراقبتهم جيداً أثناء القيام بالعملية الإنتاجية، بعد ما كان في الاقتصاد المنزلي يتم مراقبتهم عن بعد، وفي هذه المرحلة ظهرت المصانع في شكلها الأولي التي تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم.

وكان لهذا النوع الجديد من المؤسسات شكلان أساسيان:

– مقاولات تجمع عددًا من الحرفيين الذين كانوا يشتغلون بنفس الحرفة .

– مقاولات تضم مجموعة من الحرفيين لهم حرف مختلفة، يتعاونون من أجل تحقيق إنتاج معين، مثل إنتاج عربة خيل، يشترك فيها كل من النجار والحداد والدهان...الخ.

ومهما كان نوع هذه المؤسسات إلا أنّها تعبر عن منعرج حاسم في حياة المقاول الرأسمالي من جهة وفي تاريخ المقاولة من جهة أخرى، كما تتميز ببساطة التقنية المستعملة.

5.1. المقاولة في الفكر الصناعي:

إن التحول العميق للمجتمع الأوربي وانتشار الرأسمالية ساعد على ظهور المقاولة الصناعية التي ترتبط بالثورة الصناعية، حيث ظهرت عوامل اجتماعية واقتصادية جديدة.

والتاريخ الاقتصادي يشهد بالدور الذي يلعبه الفرد المقاول، هذا الأخير يقدم روحاً جديدة عن طريق العقلانية ومواجهة الخطر، فالمقاولة كظاهرة موجودة منذ القدم لكن تبقى من المفاهيم التي يصعب تحديدها بإجماع العديد من العلماء والباحثين.

بناء على ذلك فإن إنشاء المقاولات والمؤسسات هي وليدة الماضي، فتوفير اليد العاملة وتقديم الثروة الاقتصادية لسوق المنافسة لم تبق حكراً على الشركات الكبرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أثارت اهتماماً بالغاً في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ومراحل تطور المقاولة في هذه الفترة خضعت لمجموعة من التطورات التي حصلت فيها بداية من **المقاولة الصناعية التقليدية** Enterprise Artisane التي بدأت في تنظيم نفسها وقامت هذه الأخيرة على أساس الاكتفاء الذاتي Auto-suffisante، حيث كانت تتجلى مهمتها في ضمان حياة عملية لأعضاء المقاولة وليس الرفع من الأرباح، لقد كانت المقاولة الصناعية التقليدية تجمع في شكلها عدت فاعلين:

- **وجود مالك واحد:** هو الشخص المسؤول عن المشاريع الإنتاجية.
- **المتعلم:** طفل صغير يتم احتضانه من طرف المعلم، وذلك من أجل تمكينه من اكتساب الحرفة، وبعد قضائه 10 سنوات يتمكن من الانتقال إلى مرتبة الصانع.
- **الصانع:** هو الشخص المسؤول عن تكوين المتعلم، إلا أنّ ما نلاحظه على المستوى التنظيمي للمقاولة هو كون كلٌ من الصانع والمتعلم مجرد مُنفذين للتعليمات.
- **المعلم:** الذي يبقى وحده القادر على الجمع بين وظيفتين: الإدارة والتسيير أو هو الشخص المسؤول عن المقاولة.

وتقنيات العمل المعتمدة في المقاولة الصناعية تتمحور حول: **الإنسان + الأدوات + مواد = المنتوج.**

وفي بداية السبعينيات بدأ ازدهار الفكر المقاولاتي عن طريق بداية البحوث حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأزمة الاقتصادية لسنوات السبعينيات وارتفاع معدلات البطالة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6.1. المؤسسات الناشئة start up

المؤسسة الناشئة هي مؤسسة ذات تاريخ تشغيلي قصير. وهذه الشركات، والتي غالبًا ما تكون حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق. وأصبح هذا المصطلح متداولاً على نطاق عالميّ بعد فقاعة الدوت كوم عندما تمّ تأسيس عدد كبير من شركات الدوت كوم. يقوم المؤسسون بتصميم الشركات الناشئة لتطوير نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال وبالتالي، فإن مفاهيم الشركات الناشئة وريادة الأعمال متشابهة. ومع ذلك، تشير روح ريادة الأعمال إلى جميع الأعمال الجديدة، بما في ذلك العمل الحر والأعمال التجارية التي لا تنوي أن تنمو بشكل كبير أو أن تصبح مسجلة، في حين تشير الشركات الناشئة إلى الشركات الجديدة التي تنوي أن تتخطى المؤسس المنفرد، ولديها موظفون، وتنوي أن تنمو بشكل كبير .تواجه الشركات الناشئة درجة عالية من عدم اليقين ولديها معدلات عالية من الفشل، لكن الأقلية التي تستمر لتصبح شركات ناجحة يجب أن تصبح كبيرة ومؤثرة. بعض الشركات الناشئة تصبح أحاديات، أي الشركات الناشئة الخاصة التي تقدر قيمتها بأكثر من 1 مليار دولار.

وفقا لـ TechCrunch، كان هناك 279 شركة ناشئة حتى مارس 2018، مع معظم حيدات اليونيتور الموجودة في الصين، تليها الولايات المتحدة .

2. ماهية المقاول والمقاولاتية:

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة.[1]

1.2. تعريف المقاول:

المقاول في التعريف الاقتصادي، هو كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات.[2]

ويُعتبر **SayJ.B** (**1803**) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة.

كما عرّف **شومبتر** المقاول (**1950**) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تُنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحسب كل من "**Julien**" و"**Marchesney**" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.

غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع".

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل ـ إذا كان لديه الموارد الكافية ـ على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يُجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

---

1. توفيق خذري، عماري علي، مداخلة تحت عنوان: المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، اقتصاد وإدارة المنظمات، المركز الجامعي خنشلة، ملتقى وطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، يومي 05/06-05-2013، ص5.

2. بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات (دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان2017، جامعة ميلة، ص273.

2.2. تعريف المقاولاتية:

يمكن تعريف المقاولاتية على أنها: "حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة"[1].

إذاً فالمقاولاتية تقوم على أساس الافتراضات التالية:

ـ بتطلب وجود الفرص؛

ـ وجود فروق بين الناس؛

ـ العلاقة بالمخاطرة (المقاول مُحب للمخاطرة)؛

ـ أنشطة الابتكار في منظمة.

و المقاولاتية بالمفهوم الاقتصادي يُقصد بها الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج، القائمة على تكرار الانشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة، بناء على التصميم وتنظيم وادارة بشرية وتجهيزات ورأسمال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاولة أو المشروع فاذا لم توجد هذه العناصر في الخطة فإنها تفقد صفة المقاولة ومن هنا لم تعد قادرة على منح الصفقة التجارية على النشاط وعلى القائم بالنشاط صفة التاجر أو النشاط غير التاجر.[2]

و المقاولاتية من الناحية الاجتماعية على أنها "وحدة اجتماعية هادفة تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية، تحيا وتموت كسائر الكائنات الأخرى، تمارس النشاط الاجتماعي وتتمتع بذمة مالية وتنتج سلعا وخدمات في محيط محدد"[3].

ومصطلح "entrepreneurship" يمر كمفرد لغوي يومي في العالم الانجلوسكسوني، وما يقابله في الفرنسية "entrepreneuriat" لم يعرف بعد نفس النجاح...وتعرف المقاولاتية على أنها: ظاهرة الجمع بين فرد ومنظمة، نشاطها يؤدي إلى تغيرات و يجر تعديلات جزئية في النظام القائم.

كما تعرف أيضا أنها: "مسؤولة عن خلق ثروة اقتصادية واجتماعية من خلال تشغيل الخيال ارادة شخص نجح في تطوير نشاط من خلال الموارد المتاحة.

"المقاولاتية هي سيرورة تشغل من طرف العديد من الأشخاص، تشمل جميع أفعال إنشاء منظمة جديدة بطريقة مستقلة أو مع مستخدم".

---

[1] . بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات (دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان2017، جامعة ميلة، ص274.

[2] . لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر ـ دراسة حالة المؤسسات الكبرى للآلات الصناعية باتنة ـ مذكرة ماجيستير قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2015، ص33.

[3] . نفس المرجع ، ص34.

3. الاتجاهات الأساسية لتعريف المقاولة بين فرص الأعمال ومقاربة الإبداع:

يصعب تحديد مفهوم المقاولة الصغيرة بدقّة وللوهلة الأولى، فهو ناتج عن إدخال أثر الحجم على مفهوم في طور البناء الفكري وهو المقاولة. وتبرز في هذا المجال أربع مدارس فكرية ينتظم في كل منها عدد من الباحثين، تتخلّل هذه الرؤى نقاط تقاطع تجعلها متكاملة فيما بينها[1].

1.3. مقاربة فرصة الأعمال:

ترتكز هذه المقاربة على فكرة الفرصة المقاولاتية، وفيما يلي بعض التعاريف المندرجة تحت هذه المقاربة:

حيث عرف " **فان كترمان** Venkataraman " مجال البحث في المقاولة بأنه: " الفحص العلمي لمسائل كيف، من طرف من، وما هي الآثار الناتجة عن اكتشاف، تقييم واستغلال فرص إنتاج سلع وخدمات مستقبلية".

ما يلاحظ على هذا التعريف أنّه يقصر مجال المقاولة على إنتاج السلع والخدمات، كما أنّه يُظهر فرص الأعمال كحالات موجودة في الطبيعة، وما على المقاول إلاّ أن يكتشفها، ثم يقيّمها ويستغلّها.

من جهته عرف "**تيمونس** Timmons " المقاولة بأنها: "عملية خلق أو انتهاز فرصة ومتابعتها، بغضّ النظر عن الموارد المتوفرة حاليا".

مقارنة بـ: " **فان كترمان** Venkataraman "، يشير " **تيمونس** Timmons " إلى خلق فرص للأعمال إضافة إلى استغلال الفرص الموجودة في الطبيعة، كما يُعتبر مجال المقاولة في تعريفه أوسع من ذلك الخاص بـ:" **فان كترمان** Venkataraman" في مجال الإنتاج.

2.3. مقاربة إنشاء المنظمات:

يدافع هذا التيار للبحث عن فكرة أن المقاولة هي إنشاء منظمات جديدة. في الحد الأدنى، تعني المقاولة في إطار هذه المقاربة إنشاء مؤسسات جديدة. لكن الرؤية الحديثة ضمن هذا التيار تتجاوز فكرة إنشاء المؤسسات إلى فكرة البروز التنظيمي، أي بروز أشكال جديدة للتنظيم، انطلاقا من مؤسسة قائمة من قبل، يذهب تيار نظرية دورة حياة المؤسسة الجزئي في هذه المقاربة أيضا في هذا الاتجاه، إذ يعتبر إنشاء المؤسسات مرحلة متقدّمة من دورة حياتها.

ندرج التعريف التالي لسياسة المقاولة حسب:" برنامج البحث حول السياسة المستقبلية للمقاولاتية Entrepreneurship Policy for The Future " والقائم على هذه المقاربة: "إنّ على سياسة المقاولة أن تركّز على مراحل قبل الانطلاق، والمرحلة التي تلي مباشرة إنشاء المؤسسة، أن تصاغ وتنفذّ لمعالجة مسائل الدوافع، الفرص والكفاءات، وأن تهدف أوّلا إلى تشجيع أكبر عدد

[1] . يوسف بودلة، أ. عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،2013، ص4.

من السكان على التفكير في إنشاء مؤسساتهم، عبر اختيار الدخول في الخطوات الأولى على هذا الطريق. وبعد عملية الانطلاق، المرور عبر المراحل المتتالية لتطور المؤسسة.

يركّز هذا التعريف على تهيئة مناخ الأعمال المناسب الذي يسمح بتحرير الطاقات المقاولاتية في المجتمع، والتي تترجم بتفكير أكبر عدد ممكن من السكان في إنشاء مؤسساتهم الاقتصادية، وهو ما يشجّع على بناء ثقافة مقاولاتية في المجتمع.

3.3. مقاربة خلق القيمة:

تدور هذه المقاربة حول فكرة أنّ المقاولة هي خلق قيمة جديدة (بالنسبة للفرد أو للمجتمع)، فالمقاولة غالبا ما اعتبرت حاملة للثروة و التشغيل، أي منشئة للقيمة بالنسبة للاقتصاد.

فقد عَرّف "**برويات** Bruyat" المقاولة كموضوع للبحث كما يلي: "الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة هو الثنائية الفرد/خلق القيمة. حيث يدرج هذا الباحث هذه الثنائية في حركيّة للتغير، تؤدّي خلالها التفاعلات داخل النظام "الفرد/خلق القيمة" والتفاعلات بين هذا النظام من جهة، والمحيط الخارجي من جهة أخرى خلال الزمن، إلى تغييرات على مستوى النظام، و كذا على مستوى المحيط.

من جهته عَرّف " **رونستاد** Ronstad " المقاولة بأنها: المسار الحركي لخلق ثروة إضافية، تنشئ هذه الثروة من طرف الأفراد الذين يتحمّلون أهم المخاطر من حيث الاستثمار، الوقت أو التعهّد في حياة مهنية لإعطاء قيمة لبعض السلع والخدمات، و يمكن أن لا تكون السلعة أو الخدمة جديدة، ولكن يجب "سكب" القيمة بطريقة ما من طرف المقاول، وذلك عبر توفير أو تخصيص المهارات والموارد الضرورية.

يركّز التعريف السابق على إنشاء القيمة المضافة سواء عبر إنتاج سلع وخدمات جديدة، أو عبر إدخال تحويلات على سلع وخدمات موجودة من قبل، كما يربط المقاولة بعامل المخاطرة.

4.3. مقاربة الإبداع:

تعود جذور هذه المقاربة إلى الاقتصادي النمساوي " **شومبيتر** Schumpeter "، والذي أكّد قوة الرابط بين المقاولة والإبداع عبر مسار التدمير الخلاق، حيث عرّف " **شومبيتر** Schumpeter " الإبداع كما يلي: "يجب اعتبار كل محاولة للقيام بالأشياء بطريقة مختلفة، إبداعاً قادراً على توفير ميزة مؤقتة أو أرباح للمؤسسة".

وهناك خمسة أنواع للإبداع هي: المواد الجديدة للاستهلاك (سلع وخدمات، أو استغلال مصادر جديدة للمواد الأولية)، الطرق الجديدة للإنتاج، الطرق الجديدة للنقل، الأسواق الجديدة، والأنواع الجديدة للتنظيم الصناعي.

ويقوم المقاول عبر استغلاله للإبداع بتدمير "الشكل القديم" للمؤسسة، للمنتج، لطريقة الإنتاج.... الخ لصالح "الشكل الجديد ".

كما يمكن اعتبار السلع والخدمات الناتجة عن الإبداع قيما جديدة، وهي تجسيد لفرص استغلّها المقاول المبدع، كما يمكن اعتبار الأشكال الجديدة للتنظيم الصناعي نوعاً من البروز التنظيمي وفق الرؤية الحديثة لتيار إنشاء التنظيمات.

لقد رأينا من خلال استعراض المقاربات الأربعة السابقة للمقاولة، أن هناك نقاط تقاطع فيما بينها، وبالتالي يمكننا استخدام هذه المساحات المشتركة لمحاولة اقتراح التعريف الإجرائي للمقاولة: "هي مسار حركي ينشُئ بموجبه فرد (أو مجموعة أفراد) تنظيما جديداً قد يكون مؤسسة جديدة أو شكلا للتنظيم، مرتكزاً على مؤسسة قائمة، لاستغلال فرص يمنحها المحيط، تنتج عن هذا المسار قيمة جديدة للفرد أو للمحيط، تكون هذه القيمة أكبر في حالة الإبداع ".

يعكس العرض السابق لتفصيل المقاربات الرئيسية للمقاولة، ولمحاولة الجمع بينها، فكرة أساسية في الظاهرة هي فكرة "الشيء الجديد" (فرصة جديدة أو على الأقل إدراك "جديد" لفرصة قائمة، مؤسسة أو تنظيم جديد، قيمة جديدة، أو إبداع).

تمثّل هذه الفكرة خطوة مهمّة في إدراك مفهوم المقاولة الصغيرة، لكن يجب البحث أكثر في السلوكيات المقاولاتية للمؤسسات القائمة، وفي الحقائق الميدانية المرتبطة بالاتجاهات الكلية في مجال إنشاء المؤسسات، للوقوف على المميّزات الأخرى لهذه الظاهرة.

4.أهمية المقاولاتية : تتمثل أهميتها فيما يلي[1]:

المقاولاتية هي محرك كبير لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي، وكذا تحقيق ارتفاع في الدخل للمجتمعات ذات الدخل المنخفض.

1.4.المقاولاتية والنمو الاقتصادي: قد لا يكون للنشاط التجاري له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ولكن يتسارع، نظراً لوجود عدد كبير من الأفراد المغامرين.

2.4.المقاولاتية وخلق فرص العمل: ريادة الأعمال هي وسيلة للحد من البطالة، فقد أصبح القيام بها من ضروريات تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

3.4.المقاولاتية والابتكار: وظيفة الابتكار مهمة، وفق شومبيتر ورجال الأعمال (المقاولين) المقاولاتية هي المحرك للابتكار.

[1] . بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات (المقاولاتية بجامعة قسنطينة)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، جامعة ميلة، ص275.

5.خصائص المقاولاتية: تتمثل أهم خصائص المقاولاتية في ما يلي[1]:

الشكل رقم (01): أهم خصائص المقاولاتية.

المصدر: بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى طلبة الجامعات (المقاولاتية بجامعة قسنطينة)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، جامعة ميلة، ص274.

6. ماهية المقاولة الصغيرة:

داخل فضاء الحجم الصغير للمؤسسات الاقتصادية حيث يتم التمييز بين المؤسسات الناشئة و المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. ويقصد بالمؤسسات الناشئة ذلك النوع الذي ينشأ بسرعة فائقة ويعطي مردود اقتصادي في اقصر مدة ممكنة اما المؤسسات المصغرة فهي تلك المؤسسات الاقتصادية التي تستجيب لمجموعة من المعايير الكمية حيث ان المؤسسات المصغرة يكون فيها عدد العمال من 1الى9 أفراد.

أما المقاولة الصغيرة ـ بالمعنى الواسع ـ عملية إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة؛ ويقصد بهذا المفهوم بالمعنى الضيق المؤسسات الصغيرة أي تلك المؤسسات الاقتصادية التي تستجيب لمجموعة من المعايير الكمية. ويختلف المفهوم الاقتصادي للمؤسسة الصغيرة في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ذلك أنّه يشكّل استمرارا وتطوّرا لمفهوم القطاع الموازي في الدول النامية، في حين تمثّل المؤسسات الصغيرة الجزء الأسفل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ومن نسيج المؤسسات الاقتصادية بشكل عام في الدول المتقدمة[2].

1.6. المفهوم الاقتصادي للمقاولة الصغيرة في الدول النامية:

يعكس مفهوم المقاولة الصغيرة في الدول النامية تطوّرا لمفهوم القطاع الموازي، وللنظرة الاقتصادية والسياسية إلى هذا القطاع. تاريخيا، عكس مفهوم القطاع الموازي مجموعة النشاطات الصغيرة المعاشية المتواجدة على هامش النشاطات الإنتاجية للمؤسسات

[1]. بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى طلبة الجامعات (المقاولاتية بجامعة قسنطينة)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، جامعة ميلة، ص274.

[2]. يوسف بودلة، أ. عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،2013، ص5.

الكبيرة. وكان ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها مؤقّتة، وكان يُتوقّع أن يمتص نمو القطاع الحديث للمؤسسات الكبيرة اليد العاملة للقطاع الموازي، وبالتالي يتلاشى هذا الأخير[1].

أدّى فشل سياسات "التصنيع من الأعلى" في الكثير من الدول النامية، ثم تطبيق برامج التعديل الهيكلي مع ما ترتّب عنها من آثار اجتماعية واقتصادية، خاصة على سوق العمل، إلى توسع القطاع الموازي. يعبر "**هوغن** Hugon " عن هذه الوضعية كما يلي: أصبح مسار اللارسمية الذي كان يعتبر هامشيا في مواجهة نموذج التنمية الصناعية، ومعيار العمل بأجر، المرجع الأساسي لفهم مجتمعات الجنوب، وخاصة الإفريقية منها. ولم يجد المسؤولون السياسيون والمنظمات الدولية – بما فيها مؤسسات "**بروتون وودز**"– في ظل عجز القطاع الرسمي، عن توفير فرص العمل للبطالين سوى الاعتراف بالدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الموازي. فكان يجب في أحسن الحالات مساعدة هذا القطاع "الملجأ للبطالين"، وفي أسوأ الحالات عدم عرقلة سيره. من هنا بدأ مصطلح المؤسسة الصغيرة يحلّ تدريجيا محل مصطلح القطاع الموازي.

2.6. المفهوم الاقتصادي للمقاولة الصغيرة في الدول المتقدمة:

يستعمل مصطلح المؤسسة الصغيرة جدا **T.P.E** في الدول المتقدمة كمرادف للمؤسسة الصغيرة (خاصة في الاتحاد الأوروبي)[2].

اقتصاديا يمثّل هذا النوع من المؤسسات الجزء الأسفل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يستعمل هذا المفهوم أيضا للإشارة إلى المؤسسات التي تنشئها تسيّرها فئات تعاني من وضعية التهميش والإقصاء الاجتماعي مثل: البطالين، الأقليات العرقية و النساء.

3.6. المفهوم الإحصائي للمقاولة الصغيرة:

تُدرج المؤسسة الصغيرة إحصائيا ضمن سلّم الحجم للمؤسسات الاقتصادية وفقا لعدة معايير كمّية. هذا التصنيف مفيد من الناحية الإحصائية (في حساب المجمّعات الاقتصادية الكلية، إحصائيات التشغيل..)، وأيضا من ناحية السياسيات الاقتصادية (إجراءات جبائية، مالية..) مناسبة لفائدة كل نوع من المؤسسات.

تشير المادة رقم **10** من القانون **01- 18** المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في هذا الصدد إلى ما يلي: "يشكّل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في هذا القانون، مرجعاً في كل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، و إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلّقة بالقطاع.

كما يختلف تعريف المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم بين الدول. نذكر هنا سلّمين لتصنيف المؤسسات، يخص التصنيف الأول الجزائر والثاني الاتحاد الأوروبي، حسب ثلاثة معايير كمية وهي: عدد الموظفين؛ رقم الأعمال السنوي أو مجموع الحصيلة السنوية؛ و الاستقلالية[3].

---

[1]. يوسف بودلة، أ. عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،2013، ص6.

[2]. نفس المرجع ص7.

[3]. نفس المرجع ،ص7.

7.الهيئات الداعمة للمقاولات الصغيرة: تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

1.7.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): من بين أهم المهام التي تقوم بها:

تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المشاريع الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي، وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع، كما تضع تحت تصرف مستحدثي المشاريع الصغيرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتها، وأيضا تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصادياً واجتماعياً.

2.7.وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات APSI :

حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض. وقد تم تعديل المرسوم 03/01 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، وأهم ما ميز التشريع الجديد...إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص.

3.7.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): ومن أهم وظائفها نذكر:

تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الصغيرة.

4.7. مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات :

من بين أهدافها الرئيسية وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى تطوير هذه المؤسسات، وتجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية، والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

5.7. حاضنات الأعمال :

هي منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل وكل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، كما تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المقاولات الصغيرة...وعادة ما يتم إنشاء حاضنات الأعمال بهدف تقليل التكاليف المرتبطة بإقامة المشروعات الجديدة مع زيادة فرص هذه المشروعات في تحقيق النجاح، بالإضافة إلى تحقيق الترابط والاتصال فيما بين المشروع الناشئ وكل من المشروعات القائمة والجامعات ومراكز البحث والخبراء العاملين في نفس المجال.

8. تحديات إنشاء المقاولات الصغيرة:

تفاوتت أهمّية المقاولات المصغرة تاريخيا وكذا النظرة السياسية تجاه هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية، حيث انعكس هذا التفاوت على المناخ الذي تنشط فيه هذه المؤسسات. خارج الاختلافات القطاعية، حيث أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المقاولة الصغيرة.

[1] . بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات (المقاولاتية بجامعة قسنطينة)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، جامعة ميلة، ص278.

1.8.تحدي السوق والمنافسة:

المنافسة ليست مجرد آلية مجهولة لتنظيم التجارة بل قبل كل شيء هي طريقة للعلاقات الاجتماعية الناتجة عن التأثير المتنامي لـ "منطق الأعمال" في حياتنا. ففي هذا العنصر سنحاول تحديد القضايا الأخلاقية للمنافسة من خلال إظهار التحديات العميقة التي ستواجهها أخلاقيات الأعمال التجارية كالمقاولات الصغيرة، وعليه نتساءل تحت أي ظروف يمكن أن تكون المنافسة مبدأ للتنظيم الاجتماعي العادل. في السياق المجرد نسبيًا للسباق بين الأفراد، نظهر أن المنافسة يمكن أن تكون عادلة فقط في ظل ظروف شديدة التقييد. بعد ذلك، نحاول تعميم هذا التحليل من خلال مناقشة سيناريوهين أكثر واقعية: أولاً، التنافس بين الأفراد الحرفيين، ثم التنافس بين الشركات الرأسمالية و هنا تزداد صعوبة تلبية شروط المنافسة العادلة[1].

عادةً ما تتعامل أخلاقيات الأعمال مع القضايا الداخلية للشركة، مثل نوعية علاقة العمل، أو أسئلة حول سلوك الشركة فيما يتعلق ببيئتها المباشرة، العملاء، الموردين والداعمين لها.

إن الطريقة التي يتشكل بها "عالم الأعمال"، من خلال النماذج التي يقترحها والاعتبارات الاجتماعية التي ينتشرها، المجتمع ككل مسألة ذات أهمية كبيرة على الأقل[2].

ـ **مفهوم المنافسة العادلة:** تم تعريف المنافسة العادلة والكاملة من الناحية النظرية من خلال هيكل السوق "المثالي":

- نظرية العرض والطلب.
- تجانس المنتج.
- حرية الدخول والخروج من السوق.
- معلومات مثالية عن لاعبي السوق.
- التنقل المثالي لعوامل الإنتاج.

وغالباً ما يتم الاستشهاد بالأسواق المالية باعتبارها الأسواق التي تكون المنافسة فيها هي الأقرب إلى هذه المنافسة النقية والكاملة[3].

تعتبر المنافسة الشريفة عاملاً محفزاً على تحسين جودة المنتجات والخدمات بالنسبة للزبائن كما تعتبر عاملاً مهماً في تموقع المؤسسة في السوق المحلية والدولية ولكنها تعتبر كتحيز حقيقي للمقاولات الصغيرة كون هذه الأخير تفتقر الى عامل الخبرة والكفاءة زيادةً على كون أغلب المقاولين الصغار من الشباب الجامعي الذي لم يمارس أعمالا ميدانية من قبل، كما أن المنافسة قد تكون تحدياً لتجسيد العديد من الافكار والابتكارات كون المقاول الصغير يخشى الفشل ولا يملك البدائل. و لعل أهم هذه التحديات ما يلي:

- تحدي متعلق بالسوق (الطلب والعرض).
- تحدي جهل المقاول الصغير بحجم السوق والمحددات الفعلية لقرار الشراء لدي الزبائن.
- تحدي التكنولوجيا والانتقال نحو الرقمنة.
- تحدي وجود مؤسسات عملاقة تستثمر في نفس القطاع او في المنتجات البديلة.
- ...الخ.

[1] https://journals.openedition.org/ethiquepublique/2681 visité le:28/09/2018 à18;00
[2] https://journals.openedition.org/ethiquepublique/2681 visité le:28/09/2018 à18;00
[3] https://www.jobintree.com/dictionnaire/definition-concurrence-pure-parfaite-1064.html visité le: 28/09/2018 à 17:30

2.8. تحدي صعوبة مصادر التمويل:

يعتبر تحدي التمويل من أكثر التحديات التي يعاني منها صغار المقاولين، فالمقاولات الصغيرة تعاني من التمييز في الوصول إلى القرض البنكي، نظرا للمخاطر الكبيرة من وجهة نظر البنوك لهذا النوع من المؤسسات.

ـ مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البدايّة إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة ولكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:[1]

1.1 مصادر غير رسمية: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ومدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...إلخ ويقدم التمويل غير الرسمي غالباً معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

2.1 مصادر رسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسميّة وتتمثل في الجهات التاليّة.

- **البنوك التجاريّة (التمويل المصرفي):** حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالباً القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.

- **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز مُنّصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال استعراض أهم طرق التمويل اللازمة لإنشاء المؤسسات بصفة عامة والمقاولة الصغيرة بصفة خاصة تتضح لنا التحديات التالي:

- ❖ تحدي متعلق بقدرة المقاولة الصغيرة على تمويل نفسها: وهنا نحن نعلم أن أغلب المقاولات الصغيرة هي من الشباب الجامعي الذي لا يملك رؤوس أموال تمكنه من تمويل مشروعه الاستثماري.
- ❖ تحدي متعلق بالقدرة على التمويل الجزئي للمشروع: وهنا يقوم صاحب المقاولة الصغيرة بتمويل جزء من مشروعه ويترك الباقي على الهيئات والجهات المخولة بتمويل المشروع ولكن هنا قد يطرح لديه بعض المشاكل كعدم القدرة على التحكم في التكاليف الفعلية للمشروع مما قد ينجر عنه تبذير للأموال هذا من شأنه أن يشكل حاجزاً لنجاح المقاولة الصغيرة.

[1]. ريحان الشريف، بومود إيمان عنوان المداخلة "بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– جامعة باجي مختار – عنابة–

- تحدي متعلق بمدى قدرة صاحب المقاولة الصغيرة في الاتصال بالهيئات المالية والمؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرته على اقناع هذه المؤسسات بجدوى استثماره.

3.8. تحدي التكوين وتطوير الكفاءات:

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، التي يعرفها محيط المقاولات الصغيرة والمتوسطة، فإن التكوين عنصر أساسي في تنظيم الموارد البشرية، ومن الآليات الدقيقة لتنمية كفاءة المقاولات وتمكينها من الإبداع على جميع المستويات. كما أن إدارة الكفاءات داخل المقاولات تعتبر من بين الأساليب والنماذج الحديثة لقيادة عمليات التنمية والابتكار داخل جميع المنظمات.

أولاً: مفهوم الكفاءات:

في حقل تقييم الأفراد فإن مفهوم الكفاءات يرتكز فقط على ما يعرفه الفرد وما سيفعله الفرد حيث أُجريت البحوث على مفهوم الكفاءات من منظور دراسات نفسية واجتماعية للاختلافات بين الافراد.[1]

وحسب Gary Hamel et ck prolahad يرى أن الكفاءة فكرة جد واسعة يمكن أن تأخذ عدة تعاريف من مؤسسة لأخرى حسب متطلباتها. حيث يرى بأن الكفاءة هي مجموعة المعارف والقدرات التي تسمح بالتحكم في التكنولوجيا، ولكي يكون العامل كفء ومؤهل يجب أن يتميز بما يلي:[2]

- يجب أن تكون كفاءته تُلحق ميزة لدى الزبون، و بالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.
- كفاءته يجب أن تتميز بالمرونة بمعنى أنه قادر على خلق وانتاج سلع و تقديم خدمات جديدة و بصورة جذرية.

وحسب الاقتصادي Botref والذي يعتبر الأكثر خبرة في مجال الادارة وتطوير الكفاءات حيث اعتبر الكفاءة مزيج من التنظيم و الترابط للعديد من الموارد. بالإضافة إلى أنه يجب توفر نوعين من الوسائل لدى الفرد الكفء:

1. **الوسائل المتمثلة في الموارد الشخصية:** وهي عبارة عن مجموعة المعارف المختلفة والمتمثلة في: المعرفة النظرية، المعرفة بالمحيط، معرفة كيفية اتخاذ القرارات، المعارف العقلانية الرشيدة والاجتماعية، المهارة المتولدة عن الذكاء.

2. **الوسائل الموجودة في المحيط:** والمتمثلة في الآلات و وسائل العمل، المعلومات، قنوات الاتصال.

ثانياً: أنواع الكفاءات :

يختلف الباحثون في وضع العديد من التصنيفات للكفاءة إلا أن أبرزها التصنيف وفق المستوى الفردي والجماعي ويمكن تعريفهما كما يلي:[3]

1. **الكفاءة الفردية:** وهي مجموعة أبعاد الأداء والملاحظة حيث تتضمن المعرفة الفردية، المهارات، السلوكيات، القدرات التنظيمية المرتبطة ببعضها البعض من أجل الحصول على أداء عالٍ وتزويد المؤسسة بميزة تنافسية مدعمة.

---

[1] N.Delobbe، G.karnas، C.Vandenberghe، évaluation et développement des compétences au travail; presses universitaires de louvain- Belgique- 2003 - page 13

[2] مسغوني منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة،2013، ص241.

[3] نفس المرجع ، ص247،248.

2. الكفاءات الجماعية: تعتبر من أهم انشغالات المؤسسة المعاصرة وتنشأ هذه الكفاءات من تآزر الكفاءات الفردية ويمكن تحديد وجود هذه الكفاءات من خلال مؤشرات الاتصال الفعال الذي يسمح بوجود لغة مشتركة بين جماعة العمل وتوفير المعلومات الملائمة للجميع.

ثالثاً: تسيير الكفاءات:

وهو عبارة عن مجموعة الأنشطة المخصصة لتطوير الأفراد والجماعات بطريقة مثلى بهدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسن أداء الأفراد حيث يتطلب تكامل عمودي وذلك بتكييف الكفاءات مع المهمة و رؤية واستراتيجية المؤسسة أما التكامل الأفقي فيشير الى تكييف أنشطة الموارد البشرية فيما بينها وتمركزها حول الكفاءات، أي أن الكفاءة هي المحور الذي تدور حوله جميع أنشطة إدارة الموارد البشرية من توظيف للأفراد وتقييمهم وتدريبهم .[1]

أهداف تسيير الكفاءات:

- تقدير أفضل المهارات اللازمة للوظائف؛
- تحكم أفضل في نتائج التغيرات التكنولوجية والاقتصادية؛
- الجمع بين عوامل المهارة والمنظمة وتنمية العاملين بشكل أفضل؛

و عليه يمكن ذكر أهم التحديات:[2]

ـ تحدي المعرفة الجيدة لهيكل الموارد البشرية: ويكون ذلك بالاعتماد على المؤشرات الكمية كهرم الأعمار وتوزيع مستويات التكوين ومقارنته مع المنافسين بالإضافة الى المؤشرات النوعية لمواردها من خلال أنظمة التقييم من أجل وضع سجل لكفاءات المؤسسة.

ـ تحدي توقع الأعمال المستقبلية: يعتبر عنصراً أساساً حيث يفترض أن تكون النظرة الاستراتيجية للمؤسسة واضحة والتي تسمح بترجمة توجهاتها الى احتياجاتها من الكفاءات الاستراتيجية ووضع قوائم للوظائف المستهدفة.

ـ تحدي وضع المخططات: يمكن وضع مخططات التوظيف والتكوين والحركية بين الوظائف حيث تعتبر هذه المخططات الثلاث أساليب العمل الأساسية لتسيير الكفاءات، وتعتبر هذه العملية ليست سهلة التنفيذ لعدة اعتبارات:

- اصطدام سياسة التوظيف بأولوية الحاجات في المدى القصير؛
- صعوبة التوازن بين اكتساب الطرق الجديدة للتسيير الذي يفترض التكوين الجماعي ومن جهة ثانية التكوين الاستراتيجي الذي تفرضه الوظائف لجديدة للمؤسسة؛
- صعوبة تنظيم مخطط الحركية بين الوظائف خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لضعف معدل دوران العمل.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

[1] . مسغوني منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة،2013، ص256 .
[2] . نفس المرجع السابق، ص257.

لقد أصبحت المقاولات الصغيرة تمثل طرحاً يحتل أولوية على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بما في ذلك الجزائر، حيث حظيت باهتمام مخططي السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

حيث أنها تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة، ومحاربة الفقر واستغلال الموارد المحلية.

أولاً: ماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. التنمية الاقتصادية:

يقصد بالتنمية الاقتصادية بناء أنشطة اقتصادية تزيد من الطاقات الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات التي تحقق منفعة الفرد والمجتمع.[1]

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى حد ما. فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للناتج القومي الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخول والوفاء بالاحتياجات الأساسية، وتحقيق التنمية الاجتماعية، وزيادة الطاقات الإنتاجية، وهي بالتالي زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات ويتحقق ذلك بعدة طرق كالآتي:

- إقامة مشروعات إنتاجية جديدة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع.
- التوسع في مشروعات إنتاجية قائمة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع وهناك توسع أفقي بزيادة كميات السلع أو الخدمات التي تنتجها، وإنتاج أنواع جديدة، وتوسع رأسي بتحسين نوعية المنتجات.
- زيادة قدرات ومهارات الأفراد المنتجين، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الكميات التي يمكنهم إنتاجها خلال ساعات العمل حتى تزيد سرعتهم وتقل أخطاؤهم حيث أن لإقامة مشروعات إنتاجية والبحث عن توسيعها يتطلب اكتشاف احتياجات المجتمع والتوجه نحو إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباعها في شتى النشاطات سواء تجارياً أو زراعياً أو صناعياً أو خدماتياً كلها تخلق مشروعات إنتاجية تزيد من الطاقات الإنتاجية المحلية بتكامل هذه النشاطات يؤدي إلى تحقيق التنمية.

وهناك من يعرفها على أنها "تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"، ونجد آخرين يعرفونها "بأنها تلك العملية التي تسمح للدولة بالمرور من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم". ورغم تعدد هذه المفاهيم إلا أنها تأخذ رأي واحد وهو للتفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تعبر عن زيادة مستمرة، فالدخل القومي كماً (النمو الاقتصادي) وكيفاً، أي أن النمو لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية، فالنمو يمثل "الزيادة في إجمالي الناتج المحلي"، أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فهي بصفة عامة العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[2]

2.أهمية التنمية الاقتصادية

[1] ـ أ. يوسف بودلة، أ. عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،2013، ص6.

[2] بوزيدي سعاد، المقاولة والتنمية الاقتصادية، حالة المؤسسة المصغرة والصغيرة ولاية تلمسان، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان،2007، ص70.

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، ارتفاع نسبة الأمية. ..

كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القَطرّ المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب علية انقضاء حالة التبعية هذه، بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا.

إلى جانب ما سبق فإن تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود. [1]

3.أهداف التنمية الاقتصادية:

إن الأهداف الرئيسية لتنمية بلد ما، عادة ما ترتبط بالمبادئ الأساسية التي يعتنقها ذلك البلد، ولذا فإن أهداف التنمية الاقتصادية تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد، كما تعبر عن نوع السياسة الاقتصادية التي ينتهجها ذلك البلد وصولا لتحقيق أهدافه الأساسية، ومن بين الأهداف ما يلي: [2]

أ- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا استهدفته اقتصاديات دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ب – زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد، وغالباً ما يتضمن هذا الهدف الرئيسي أهدافا تفصيلية كالتالي:

- استثمار الموارد البشرية.
- تسخير الموارد الطبيعية واستغلالها.
- تنويع مصادر الدخل.
- تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص ومن بينها الشروع في انتهاج سياسة الخوصصة.
- دعم وتشجيع المشاريع الصناعية.
- زيادة وتنويع الصادرات.
- العدالة الاجتماعية والمتمثلة في توزيع الدخول.
- تحسين مستويات المناطق الريفية أو المناطق الأقل تقدما.
- التدريب والعمالة الكاملة.
- أهداف أخرى محددة.

ج – الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي، وهذا ما استهدفته معظم اقتصاديات الدول الغربية في مراحل معينة وبشكل خاص فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية.

---

[1] خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي، مذكرة ماستر تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، علوم التسيير، جامعة أم البواقي،2013، ص38.

[2] بوزيدي سعاد، المقاولة والتنمية الاقتصادية، حالة المؤسسة المصغرة والصغيرة ولاية تلمسان، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان،2007، ص72.

د – الانفتاح عن العالم الخارجي، وهذا ما استهدفه الاقتصاد الأمريكي بغرض تحقيق أهداف الاستراتيجية بعيدة المدى ومنها العولمة.

4.مفهوم التنمية الاجتماعية:

كان التعريف الأصلي للتنمية الاجتماعية خلال الستينات والسبعينات مرتبط أساساً بالبيئة الاجتماعية الداعمة للتنمية الاقتصادية، وهذا نظراً لأن مفهوم التنمية في تلك الفترة ارتكز على الجوانب الاقتصادية، ومنذ نهاية السبعينات، بدأت التنمية الاجتماعية تشمل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية باستخدام استراتيجيات انمائية جديدة بمشاركة أفراد المجتمع.

بالنسبة للتنمية عموماً، فإن مفهومها ارتبط بمجموعة الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة التي تهدف إلى التغيير الكمي والنوعي في بنيان الاقتصاد الوطني وهيكله، من خلال اكتشاف موارد طبيعية جديدة واستقطاب رؤوس أموال تساعد على تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد، مع توفير فرص العمل من خلال توطين المشاريع الاقتصادية ذات البعد الاقتصادي الكبير، التي تساعد على قيام مؤسسات صغيرة، حيث يساهم ذلك في توفير العمل على مستوى المؤسسات الكبرى، وكذا على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فيما التنمية الاجتماعية المستدامة، فإن دراستها لم تشمل بعد كل جوانبها، نظراً لأن تقييم الاستدامة الاجتماعية يشمل العديد من العناصر المرنة والمتغيرة، التي لا يمكن التعبير عنها بشكل مادي أو كمي، وتشمل هذه العوامل على المستوى الفكري وتركيبة المجتمع والمعايير الاجتماعية والثقافية، والمهارات الشخصية وغيرها، وحسب المفاهيم الأولى للتنمية فإنها تسعى لإقامة التفاعل والتوازن بين النظامين الاقتصادي والإيكولوجي، ومع ذلك فقد لوحظ في وقت لاحق أن الاختلافات بين مستويات التنمية لا يمكن تفسيرها من قبل العوامل الاقتصادية والبيئية فقط من دون النظر في العوامل الاجتماعية .

ويمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها تمثل" :مجمل العمليات التي يمكن من خلالها تحسين أحوال المجتمع من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر ممكن .

هذا التعريف يركز على الاتجاه الذي يركز في التنمية الاجتماعية على العلاقات والروابط لرفع المستوى المعيشي للأفراد من مختلف النواحي سواء اجتماعيا، ثقافيا، صحيا...إلخ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المقصود بالتنمية الاجتماعية هو تحسين الروابط القائمة في المجتمع، ورفع مستوى الخدمات التي من شأنها أن تحقق تأمين الفرد على حياته، ورفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي الذي يتمتع به، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.

انطلاقا من هذه المفاهيم، يمكن تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة على أنها مجموعة السياسات والاستراتيجيات والإجراءات العملية التي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي ومستوى رفاهية المجتمعات الحالية، وتحسين أوضاعه من مختلف الجوانب، اقتصاديا واجتماعيا، ثقافيا، صحيا...إلخ، مع عدم المساس بقدرة الأجيال والمجتمعات المستقبلية على تحقيق ذلك.[1]

ثانياً: أهمية المقاولة الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] علام عثمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها، ملتقى وطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة الوادي، يومي06،07 ديسمبر2017، ص4.

يمكن للمقاولات الصغيرة أو بالأحرى المؤسسات الصغيرة أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات. إضافة إلى مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والإقليمية، وتحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج، كما تتمثل أهميتها في قدرتها على التكيف في المناطق النائية، الأمر الذي يُمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية، و مكافحتها للفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء[1].

1. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولات الصغيرة:

إن للمؤسسات الصغيرة أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة الصناعات التقليدية والحرف والتي تمثل النسيج الاقتصادي للدول.

1.1.الأهمية الاقتصادية للمقاولات الصغيرة في التنمية:

تلعب المقاولة الصغيرة دور مهم في تحيق التنمية حيث تتمثل في الاتي:[2]

أ* مساهمة المقاولات الصغيرة في توفير مناصب الشغل:

تتيح المقاولات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى، وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.

ب* مساهمة المقاولات الصغيرة في تعبئة المدخرات:

تقوم المقاولات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

ج* مساهمة المقاولات الصغيرة في تنمية الصادرات:

[1] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي18 و19 أفريل 2012، جامعة ورقلة، ص5 .

[2] المرجع نفسه ، ص7.

تساهم المقاولات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

د* مساهمة المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

تلعب المقاولات الصغيرة دوراً هاماً في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

وعندما يكون الطلب محدوداً على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاماً يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وفق مواصفات وإجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط.

هـ* مساهمة المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها.

فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة، فضلاً عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.

و* مساهمة المقاولات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:

تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مدّ السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

2.1. الأهمية الاجتماعية للمقاولات الصغيرة في التنمية:

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد، هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة. ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي:[1]

أ – تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب – التخفيف من المشكلات الاجتماعية:

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

ج – رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية، وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

د– تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال:

تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف والتي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقي إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة و التي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.

هـ – إشباع رغبات واحتياجات الأفراد :

إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

ثالثاً. الدور المرتقب للمقاولة الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني:

[1] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي18 و19 أفريل 2012، جامعة ورقلة، ص10.

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالاً أوسع ودعمًا لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر من ذلك خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصًا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، كما أبدت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

إن تجربة الجزائر في التنمية الصناعية لفترة السبعينات من القرن الماضي فشلت بسبب الاعتماد على بناء المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على استيراد التجهيزات الرأسمالية المتطورة حتى يتسنى لها إحلال الواردات وتحقيق التراكم الصناعي لدفع عجلة التنمية الصناعية، ونفس الشيء بالنسبة إلى الصناعات المتخصصة في الإنتاج من أجل التصدير، يعزى هذا الفشل إلى أن الإنتاج أصبح يتحدد كميته (الحجم) ونوعيته (الجودة) ومعدلات نموه طبقًا لاتجاهات الطلب الخارجي، على غرار أن التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج مستوردة، إلى جانب أن فرص العمل محدودة بالنظر للكثافة الرأسمالية المرتفعة في الأدوات الإنتاجية المستعملة، حيث يمثل القطاع الصناعي في النظام الاقتصادي السابق محور الخطط التنموية للبلاد، إلا أنه تأثر بشكل كبير مع التحولات التي شهدتها الجزائر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي جراء عدم تحديث القطاع مع التطورات التكنولوجية والإدارية والعالمية، والسبب الذي جعله ينهار ويوجه نحو الخوصصة التي تأخرت كثيرًا في إنقاذه، وقد توجهت الجزائر حديثًا إلى بعث القطاع الاقتصادي من خلال الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي وكذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تنمية القطاع .[2]

[1] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012،جامعة ورقلة، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص13.

خلاصة الفصل

في الأخير لا يسعنا إلا أن نقول إن معالجة موضوع من هذا الحجم ليس سؤالاً عادياً، وإنما هو مجال واسع، سواء من حيث الشكل أو المضمون، لذلك حاولنا لمسه وفق مقاربة تنظيمية عملية انطلاقا من تجربتنا الميدانية، لأن المقاولات الصغرى لا تعاني من أزمة تشريع أو نصوص قانونية، وإنما تحتاج إلى مواكبة وتحفيز ودعم مؤسساتي، تنخرط فيه الدولة بكل قطاعاتها، بشكل فعلي وجدي، دون الرجوع إلى التشخيصات الروتينية الكلاسيكية، بل إلى الإرادة القوية في زمن التحولات غير المرتقبة وغير المرضية في بعض الأحيان.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد تعرضنا الى دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من مختلف المداخل النظرية، والتي تم تحديد وترتيب وجمع محتوياتها بما يساعد على تبيان ذلك الدور، سنحاول تدعيما الى ما سبق ذكره من خلال هذا الفصل التقرب الى الواقع المقاولاتي بالجزائر بصفة عامة و ولاية المسيلة بصفة خاصة وذلك من أجل التعرف على مدى قدرة المقاولة الصغيرة في تجاوز التحديات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة.

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة كذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة اعدادها وكيفية بنائها وتطويرها والادوات التي استخدمتها لجمع البيانات والاساليب والمعالجات الاحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج. من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل محاور الاستبيان

1. منهجية الدراسة الميدانية:

في منهجية الدراسة سوف نتطرق الى المنهج المتبع في الدراسة وادوات جمع المعلومات ومجتمع وعينة الدراسة الأداة المستخدمة للدراسة وكيفية تصميم الاستبيان الذي تم توزيعه على افراد العينة واختباره كما قمنا بوصف وذكر خصائص عينة الدراسة.

1.1. منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي في اجراء الدراسة نظراً لملائمة هذا المنهج لطبيعة متغيرات الدراسة ووصفها وصفاً دقيقاً، وتحليل بياناتها وتحديد العلاقة بين مكوناتها.

وقد ساعد هذا المنهج في معرفة كيفية تجاوز المقاولة الصغيرة للتحديات التي تواجهها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية المسيلة ـ الجزائر ـ من خلال استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة وتحليلها وتفسيرها واختبار الفرضيات ومن ثمة الخروج بنتائج ومجموعة من التوصيات.

2.1. أدوات جمع المعلومات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع المعلومات من مصدرين هما:

أولاً: المصادر الثانوية: متمثلة في الأبحاث المنشورة وأطروحات الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى الاستعانة لمجموعة من المقالات والمجلات.

ثانياً: مصادر أولية: تم تصميم استبانة تهدف للتعرف على معرفة كيفية تجاوز المقاولة الصغيرة للتحديات التي تواجهها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية المسيلة ـ الجزائر ـ

3.1 .مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة والذين يتمتعون أصحابهم بهذه المقاولات الصغيرة بمستوى ثقافي كافٍ يتيح لهم القدرة على الإجابة على الأسئلة التي نطرحها عليهم و الذي يقدر عددهم بأكثر من10.000 مقاولة صغيرة.

4.1 .عينة الدراسة:

نظراً لتعذر دراسة المجتمع ككل فإننا نلجأ الى دراسة عينة ممثلة عن ذلك المجتمع، حيث قام الطالب باستخدام العينة العشوائية لاختيار افراد العينة و قد تم توزيع 60 استبانة على عينة عشوائية من أصحاب المقاولات الصغيرة بالمسيلة، ولم يتم استبعاد أيّ استبانة من الاستبيانات، و بذلك بقى عدد الاستبيانات الصالحة والتي خضعت للتحليل الاحصائي 60 استبانة بنسبة 100% .

5.1. أداة الدراسة:

من أجل جمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف دراستنا هذه قمنا بتصميم استبيان وجهناه الى العينة المراد دراستها ولكي تكون أداة الاستبيان فاعلة قمنا باختبار صدقها وهو ما سنفصله فيما سياتي.

أ . تصميم الاستبيان:

تتمثل الاداة المستخدمة في جمع البيانات عن العينة محل الدراسة في قائمة الاسئلة (الاستبيان) التي احتوت على مجموعة من الأسئلة التي طرحناها على سبيل الرجوع بإجابات تمثل أراء أصحاب المقاولات الصغيرة والتحديات التي تواجههم والتي تمكننا من التعرف على الدور الذي تلعبه المقاولة الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتكون الاستبيان المقدم للعينة في مجمله من 19 سؤالا، كما أن الاستبيان أتى مقسماً الى محورين أساسين حيث يحتوي المحور الأول على بيانات شخصية.

أما المحور الثاني يحتوي على مجموعة من الأسئلة الهادفة للتعرف على مساهمة المقاولة الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتكون هذا المحور في مجمله من 19 سؤالا انقسمت إلى أربعة فقرات أساسية، اذ تتعلق الفقرة الأولى بالمقاولة الصغيرة وتحدي السوق والمنافسة وهي تتكون من 4 أسئلة، أما الفقرة الثانية فتتعلق بالمقاولة الصغيرة وتحدي صعوبة مصادر التمويل وهي تتكون من 3 أسئلة، كما أن الفقرة الثالثة تتعلق بالمقاولة الصغيرة وتحدي التكوين وتطوير الكفاءات والتي تضمنت 4 أسئلة، في حين أن الفقرة الرابعة كانت حول التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتضمنت 8 أسئلة.

كما نشير أننا اعتمدنا في تصميم إجابات استمارة الاستبيان على سلم ليكارت الخماسي.

ب . صدق أداة الدراسة و ثباتها:

اتباعا للقواعد المنهجية المتعارف عليها في ميادين البحث العلمي فإننا اخضعنا الاستبيان المقدم للعينة المدروسة لاختبار من حيث الصدق الظاهري حيث حاولنا من خلاله التعرف على مدى ملائمة فقرات الاستبيان لموضوع الدراسة من حيث الترتيب والوضوح وكذا من حيث كفايتها لموضوع الدراسة.

ومن أجل اختبار الصدق الظاهري للاستبيان قمنا بعرضه على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة اساتذة متخصصين في التسويق الملحق رقم(2)، وذلك من أجل اختبار صحة الاستبيان من حيث سلامة اللغة المستخدمة وملائمتها للعينة المستهدفة بالدراسة، وكذا مدى تعلق كل عبارة بموضوع الدراسة، وبناءاً على رأي المحكمين قمنا ببعض التعديلات والاضافات وكذا حذف بعض العبارات غير الملائمة ليصبح الاستبيان في صورته النهائية.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لاختبار الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان حيث تعتبر قيمة ألفا أكبر من 0,60 مقبولة من الناحية التطبيقية لقياس الثبات وقد بينت نتائج القياس ارتفاع معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان حيث بلغ 0,630 وهوما يشير الى ثبات النتائج.

جدول رقم (01) قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
التحديات التي تواجه المقاولة الصغيرة	19	0,630
التنمية الاقتصادية والاجتماعية		

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج SPSS

6.1. خصائص عينة الدراسة:

يتم توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال الأشكال الموجودة أدناه و التي تتضمن الخصائص من حيث الجنس والسن والمستوى التعليمي ومدة انجاز المشروع.

أ. حسب الجنس: من مجموع 60 استبانة معالجة وجدنا ما يلي:

الذكور: 42 أي ما يعادل 70% .

الاناث: 18 أي ما يعادل 30% .

وهي موضحة في الشكل التالي:

تركيبة عينة الدراسة حسب الجنس

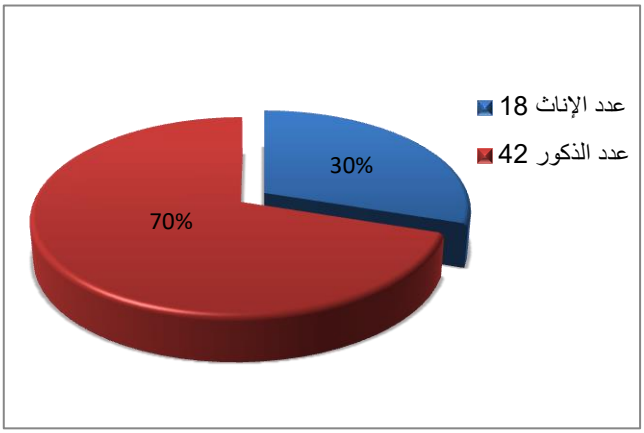

شكل رقم 02: توضح الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب للجنس.

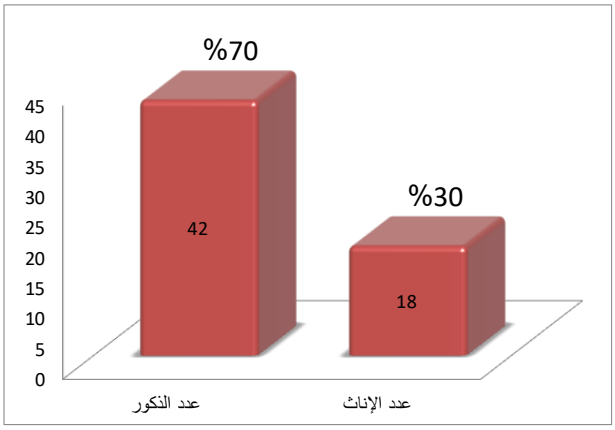

شكل رقم 03: توضح أعمدة عينة الدراسة حسب الجنس.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Exel

ب . حسب السن: من خلال الشكلين نلاحظ بأن:

29 فرداً بالنسبة للأشخاص المستقصون تتراوح أعمارهم ما بين 31 إلى 40 سنة وهو ما نسبته 48.33% وهي تمثل أكبر نسبة.

كما سجلنا 20 فرد بالنسبة للأشخاص المستقصون تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة وهو ما نسبته 33.33% .

وسجلنا 11 فرد بالنسبة للأشخاص المستقصون تتراوح أعمارهم ما بين 41 إلى 50 سنة وهو ما نسبته 18.33%

أما بالنسبة للأشخاص المستقصون الذين أعمارهم أكبر من 50 سنة فلم نسجل أي نسبة.

تركيبة عينة الدراسة حسب الفئة العمرية (السن)

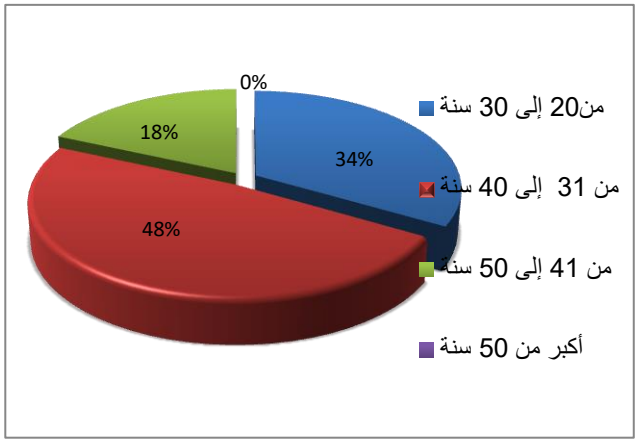

شكل رقم 04 : توضح الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب السن.

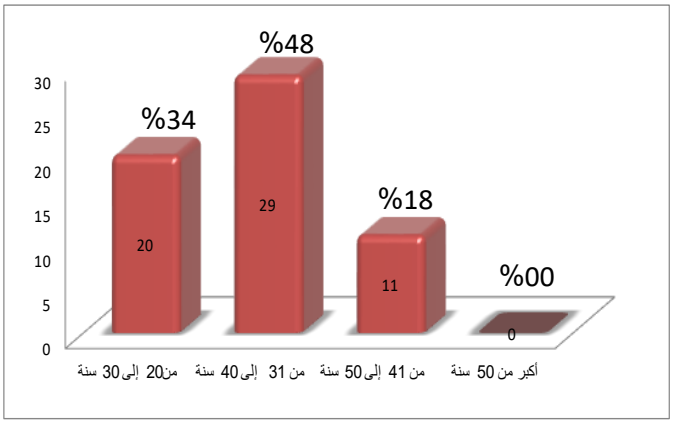

شكل رقم 05 : توضح أعمدة عينة الدراسة حسب السن.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Exel

ج . حسب المستوى التعليمي: نميز من خلال عينة الدراسة ثلاث مستويات تعليمية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

نلاحظ بأن أكبر نسبة من الأفراد المستقصون هي 50% من خريجي الجامعة، بينما نجد ما نسبته 25% لكل من الأفراد المستقصون
الذي مستواهم ثانوي وهي نفس النسبة بالنسبة للأفراد الذين لديهم شهادات أخرى أي ما نسبته 25%.

تركيبة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

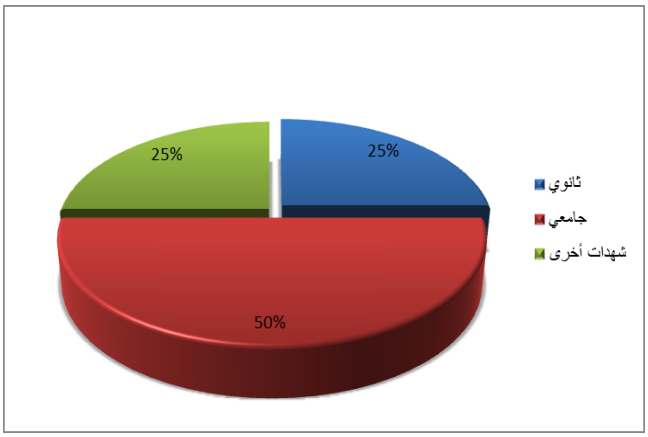

شكل رقم 06 : الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

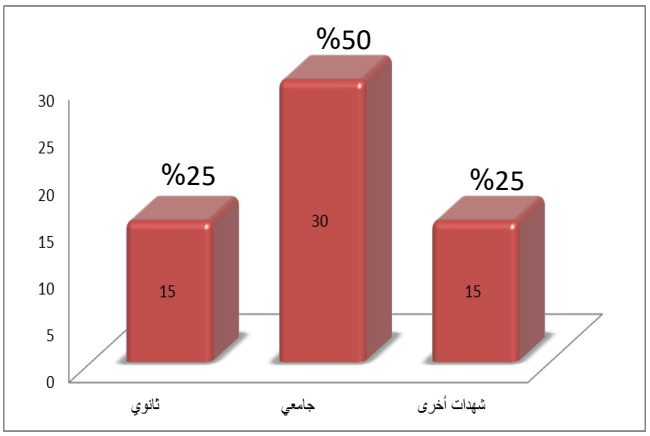

شكل رقم 07 : أعمدة عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Exel

د . حسب مدة الانجاز: نميز من خلال عينة الدراسة ثلاث مستويات لإنجاز المشروع وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

نلاحظ بأن أكبر نسبة من الأفراد المستقصون هي45% من أصحاب المشاريع التي تتراوح مدة إنجاز مشاريعهم من 1 إلى 5 سنوات، بينما نجد ما نسبته 33.33% من أصحاب المشاريع التي مدة إنجاز مشاريعهم أقل من سنة.

بينما نجد أقل نسبة 21.67% من أصحاب المشاريع التي مدة إنجاز مشاريعهم أكثر من 5 سنوات.

تركيبة عينة الدراسة حسب مدة انجاز المشروع

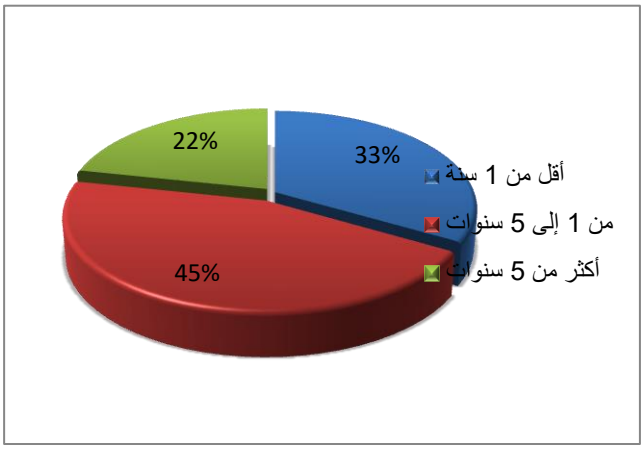

شكل رقم 08 : توضح الدائرة النسبية لعينة الدراسة حسب مدة الانجاز.

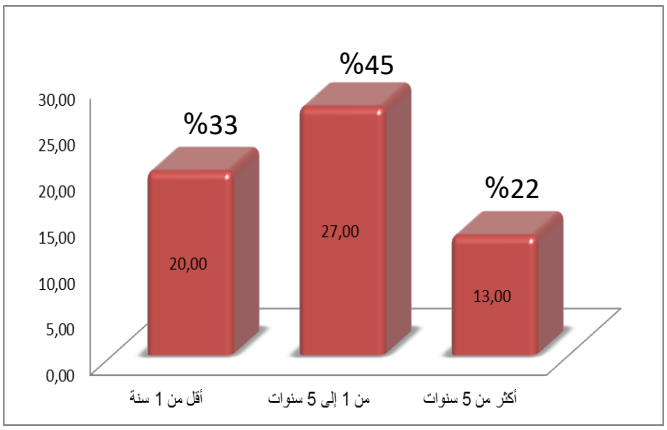

شكل رقم 09 : توضح أعمدة عينة الدراسة حسب مدة الانجاز.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Exel

2 .تحليل محاور الاستبيان:

إن عرض النتائج المتوصل إليها في أي دراسة ومناقشتها وعلى ضوء الدراسات السابقة والتراث النظري هو غاية كل بحث علمي، وهذا الفصل هو خلاصة الفصول التي سبقت وغايتهم.

فبعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى الجانب المنهجي الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة فسوف نحاول إظهار العلاقة القائمة بين المقاولة الصغيرة والتحديات التي تواجهها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوضيح النتائج التي تم التوصل إليها ومناقشتها تبعا لكل فرضية في الدراسة.

– عرض نتائج فرضيات الدراسة:

سوف نتطرق الى اختبار فرضيات الدراسة و عرض نتائجها و هذا لكل من الفرضية العامة و الفرضيات الفرعية

1. اختبار فرضيات الدراسة:

1.1.اختبار طبيعية متغيرات الدراسة:

من خلال الجدول ادناه نلاحظ ان قيم sig لكل المتغيرات اكبر من 0,05 مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح بإجراء الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (02): يبين اختبار الطبيعية كولموغروف – سمرنوف

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		x1	x2	x3	y
N		60	60	60	60
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,6583	2,2750	2,0542	1,9896
	Ecart type	,44141	,65208	,61941	,49750
Différences les plus extrêmes	Absolue	,151	,180	,138	,104
	Positif	,151	,180	,138	,104
	Négatif	-,093	-,084	-,080	-,081
Statistiques de test		,162	,145	,113	,104
Sig. asymptotique (bilatérale)		,058[c]	,076[c]	,200[c,d]	,168[c]

2.1. نتائج اختبار الفرضية العامة:

- **الفرضية الصفرية** H0: لا يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحديات نجاحها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في – ولاية المسيلة – الجزائر.
- **الفرضية البديلة** H1: يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحديات نجاحها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في – ولاية المسيلة – الجزائر.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود اثر ذو دلالة احصائية وقاعدة الرفض أو القبول، اذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 فيوجد أثر ذو دلالة احصائية.

بالإضافة الى ذلك تم حساب معامل الارتباط بين المقاولة الصغيرة والتحديات التي تواجهها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى أفراد العينة، فتحصل على النتائج المضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يبين معامل الارتباط بين تحديات المقاولة الصغيرة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

الدرجة الكلية	التنمية الاقتصادية والاجتماعية	(Sig)
البعد 1: تحدي السوق والمنافسة	0.202	0.122**
البعد 2: تحدي صعوبة مصادر التمويل	0.088	0.508*
البعد 3: تحدي التكوين و تطوير الكفاءات	0.276	0.033**
**. دال عند 0.01 *. دال عند 0.05		

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (02): أن معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لتحديات المقاولة الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية جاءت على التوالي كما يلي: (0.202، 0.088، 0.276) وكلها موجبة ودالة احصائيا.

تشير النتائج أنه هناك علاقة موجبة بين تحديات المقاولة الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشير هذه النتيجة أن من بين التحديات التي تواجه المقاولة الصغيرة وتؤثر في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترتبط بدرجة كبيرة بتحدي التكوين وتطوير الكفاءات بالدرجة الاولى حيث انه هناك علاقة وارتباط قوي طردي بين اتحدي التكوين وتطوير الكفاءات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- بالإضافة توضح نتائج الجدول أدناه رقم (03) الى وجود علاقة ارتباط قوية بين التحديات التي تواجه المقاولة الصغيرة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وأن قيمة F المحسوبة:2,864 و هي اكبر من SIG وتعتبر دالة احصائيا، وذلك ما يثبت صحة الفرضية العامة وهذا ما يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية H0 و قبول الفرضية البديلة H1 وهي يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحديات نجاحها في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ـ ولاية المسيلة ـ الجزائر.

وأن معامل التحديد R^2= 0.133 وهذا يعني أن المقاولة الصغيرة بكل التحديات التي تواجهها قد فسر 13.3 % من التغيرات التي تحدث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والباقي أي 86.7% راجع الى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

جدول رقم (04) يبين تحليل التباين للانحدار المتعدد

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	معنوية الكلية		المعنوية الجزئية(معاملات الانحدار)				القدرة التفسيرية	
				قيمة F	SIG		B	T	Sig	R	R^2
الانحدار	1,943	3	,648	2,864	,045[b]	الثابت	**2,093**	**2,979**	**,004**	,365[a]	,133
						تحدي المنافسة	**,166**	**1,236**	**,222**		
						تحدي التمويل	**,103**	**1,182**	**,242**		
الخطأ	12,660	56	,226			تحدي التكوين	**,208**	**2,191**	**,033**		

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج SPSS

3.1. اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية 1: للمقاولة الصغيرة **إمكانية لتجاوز تحدي السوق والمنافسة** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة ـ الجزائر

من الجدول ادناه يتضح لنا ان القيمة الاحصائية لاختبار T للبعد الاول وهو تحدي السوق والمنافسة للمقاولة الصغيرة بلغت **1,236** وهي غير دالة احصائيا لان قيمة SIG اكبر من 0.01

و ذلك ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى و هذا ما يؤدي الى عدم رفض الفرضية الصفرية H0 وبالتالي لا يمكن ان نستدل على وجود دور للمقاولة الصغيرة و تحدي المنافسة في المساهمة و دعم التنمية لاقتصادية والاجتماعية بالجزائر .

الفرضية 2: للمقاولة الصغيرة **إمكانية لتجاوز تحدي صعوبة مصادر التمويل** لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة ـ الجزائر

من الجدول ادناه يتضح لنا ان القيمة الاحصائية لاختبار T للبعد الثاني وهو تحدي صعوبة مصادر التمويل للمقاولة الصغيرة بلغت **1,182** وهي غير دالة احصائيا لان قيمة SIG اكبر من 0.01

و ذلك ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية و هذا ما يؤدي الى عدم رفض الفرضية الصفرية H0 و بالتالي لا يمكن ان نستدل على وجود دور للمقاولة الصغيرة و تحدي التمويل في المساهمة و دعم التنمية لاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

الفرضية 3: للمقاولة الصغيرة إمكانية لتجاوز تحدي التكوين وتطوير الكفاءات لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة ـ الجزائر

من الجدول أدناه يتضح لنا ان القيمة الاحصائية لاختبار T للبعد الثالث وهو تحدي التكوين وتطوير الكفاءات للمقاولة الصغيرة بلغت2,191 وهي دالة احصائيا لان قيمة SIG أقل من 0.01

وذلك ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة وهذا ما يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية H0 وبالتالي قبول الفرضية البديلة وهي للمقاولة الصغيرة امكانية لتجاوز تحدي التكوين وتطوير الكفاءات لتساهم في دعم التنمية لاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

جدول رقم (05) يبين تحليل معاملات الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	B	T	Sig
الثابت	a= 2,093	2,979	,004
تحدي المنافسة (X1)	b1= ,166	1,236	,222
تحدي التمويل (X2)	b2= ,103	1,182	,242
تحدي التكوين (X3)	b3=,208	2,191	,033

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال تحليل نتائج مخرجات SPSS و تفسيرها توصلنا الى معادلة الانحدار البسيط و النموذج النهائي للدراسة و هي كالاتي:

$\mathbf{Y= 2,979 + 2.191\ X_3}$ حيث **Y**هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية و $\mathbf{X_3}$ هي تحدي التكوين وتطوير الكفاءات.

نموذج الدراسة النهائي:

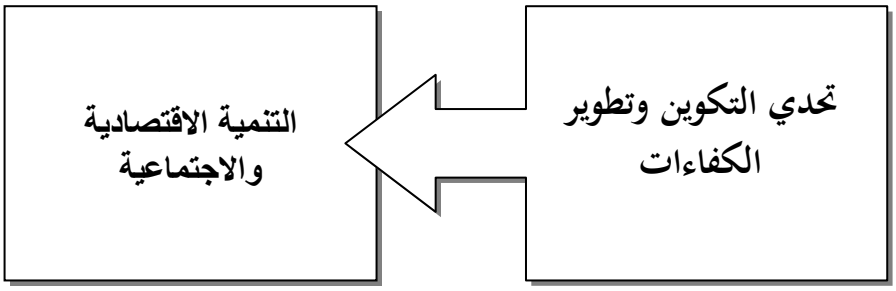

خلاصة الفصل :

سعينا في هذا الجزء من الدراسة الى تشخيص المقاولة الصغيرة و التحديات التي تواجهها وكيف يكون دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قمنا اولا بإعطاء تشخيص خصائص عينة الدراسة وذلك من حيث الجنس والسن والمستوى التعليمي بالإضافة الى مدة انجاز المشروع بعد ذلك تطرقنا الى اختبار الطبيعية كولموغروف سميرنوف، وأخيرا قمنا باختبار صحة الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية وتوصلنا الى النموذج النهائي للدراسة حيث وجدنا ان المقاولة الصغيرة يمكن ان تتجاوز تحدي التكوين وتطوير الكفاءات وهذا لكي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لولاية المسيلة.

خاتمة عامة

تلعب المقاولة الصغيرة دوراً هيكلياً هاماً في السياق الاقتصادي الكلي، وذلك عبر تجديد حضيرة المؤسسات الوطنية والإبداع والنمو الاقتصادي، و كذا دورها في التنمية المحلية حيث تمثل المقاولة الصغيرة النسيج الاقتصادي الذي أصبح كمحرك لعجلة التنمية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم, بعد أن كان الاعتقاد السائد أن المؤسسات الكبرى هي التي تمكن من تحقيق التنمية.

وبالنظر لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالجزائر، خاصة منها المقاولات الصغيرة التي تسعى الى مكافحة الفقر وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الإبداع والنمو والتشغيل (الواسع) في حالة المقاولة الصغيرة والتي تسعى لاستغلال الفرص التي يمنحها تحرير العديد من الاقتصاديات تترجم هذه الأخيرة بمستوى كبير للتغيير على المستوى الفردي والمجتمعي.

الا أننا نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة المتوقعة والمرجوة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية وكمحرك تصديري خارج قطاع المحروقات، حيث تعترض هذه المؤسسات بعض العقبات والصعوبات، وهو الأمر الذي يجعلنا نورد بعض الاقتراحات كما يلي:

الاقتراحات:

- تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المقاولات الصغيرة؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتفعيل دورها ودعمها؛
- يجب أن تلعب الجماعات المحلية دورا هاما في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بحيث عليها التنسيق مع الهيئات المركزية على جلب ورصد التمويلات الممنوحة لمختلف القطاعات الاستثمارية في إطار التعاون بين الولايات من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لإعطاء دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني يجب إعداد استراتيجية واضحة مبنية على أساس من الواقعية من أجل تمكينها من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف.
- دعم و تمويل المقاولات الصغيرة بنسب فائدة منخفضة؛
- خلق حاضنات أعمال ومشاتل للمقاولات الصغيرة، والتي تمثّل فضاءات محلّية توفّر العديد من الهياكل القاعدية، والانتظام في شكل شبكات لتحقيق بعض الخدمات التي تساهم في دعم أنشطتهم الإنتاجية؛

آفاق الدراسة:

إن هذا البحث لا يقدم رؤية شاملة حول موضوع دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وذلك لتوسع مفهومه، وإمكانية دراسته من جوانب عديدة، و بأبعاد مختلفة و مما لا شك فيه، أن هناك بعض النقائص التي يحتويها هذا البحث المتواضع، سواء من الناحية المنهجية، أو العملية لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تأسس لإشكاليات رئيسية يمكن أن تكون بحوثا مكملة لهذا الموضوع:

- المقاولة الصغيرة وامكانية تجاوزها لتحدي السوق والمنافسة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المقاولة الصغيرة وامكانية تجاوزها لتحدي التمويل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المقاولة الصغيرة وامكانية تجاوزها لتحدي التكوين وتطوير الكفاءات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- المقاولة الصغيرة في الجزائر والمسؤولية الاجتماعية.

الملاحـــق

الملحق (01):كشف بأسماء الأساتذة المحكمين حول أداة الدراسة

الدكتور مير أحمد	جامعة المسيلة
الدكتور بعيطيش شعبان	جامعة المسيلة
الدكتور شريف مراد	جامعة المسيلة
الاستاذ جباري عبد الرزاق	جامعة المسيلة

الملحق (02):الاستمارة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

اســـتبـــيان

أخي الكريم، أختي الكريمة: تحية طيبة وبعد:

في إطار إنجاز مذكرة ماستر مهني موسومة بـ: **دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر دراسة ميدانية على مجموعة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة**.. ونظراً لما تملكونه من معارف وخبرات تمارسونها في هذا المجال، نأمل أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

نشكركم مسبقاً على حسن تعاونكم ومساهمتكم القيمة في إثراء هذه الدراسة.

المحور الأول: بيانات شخصية:

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- الســن: 20-30 ☐ 31-40 ☐ 41-50 ☐ 51 - ما فوق ☐
- المستوى التعليمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ شهادات أخرى ☐

– مدة انجاز المشروع :

أقل من 1سنة ☐ من1 إلى 5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات ☐

المحور الثاني: مساهمة المقاولة الصغيرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

أولا: المقاولة الصغيرة و تحدي السوق والمنافسة

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- قبل تجسيد مشروعكم الاستثماري قمتم بدراسة لحجم الطلب و العرض					
2- قبل تجسيد مشروعكم قمتم بدراسة لنوعية المنتجات التي يرغب فيها الزبون					
3- قبل تجسيدكم لمشروعكم الاستثماري درستم حجم المنافسة الموجودة في السوق					
4- انتم على علم بأهم بمواطن القوة و الضعف لمنافسيكم					

ثانيا: المقاولة الصغيرة تحدي صعوبة مصادر التمويل

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تعتمدون في تجسيد مشروعكم على إمكانياتكم المالية الذاتية					
2- تعتمدون في إنشاء مشروعكم الاستثماري على المؤسسات البنكية المحلية					
3- تعتمدون في تمويل مشروعكم على مؤسسات دعم و تشغيل الشباب					

ثالثاً: المقاولة الصغيرة تحدي التكوين وتطوير الكفاءات

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- قبل الشروع في عملية انشاء مشروعكم خضعتم الى دورات تكوينية عن طبيعة نشاط مؤسستكم					
2- تمتلكون شهادة جامعية او مهنية في مجال نشاط مشروعكم الاستثماري					
3- تجدون صعوبة كبيرة في فهم الطرق العلمية الحديثة لتسيير المشاريع الاستثمارية					
4- الدورات التكوينية التي تقترحها المؤسسات الممولة للمشاريع الاستثمارية ضرورية					

رابعاً: التـنمية الاجتمـاعية والاقتصـادية:

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- حسب رأيكم تساهم المقاولات الصغيرة في توفير مناصب الشغل					
2- حسب رأيكم تساهم المقاولات الصغيرة في تعبئة المدخرات					
3- حسب رأيكم تساهم المقاولات الصغيرة في تنمية الصادرات					
4- حسب رأيكم تساهم المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة					
5- حسب رأيكم تساهم المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية					
6- حسب رأيكم تساهم المقاولات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات					
7- حسب رأيكم تساهم المقاولات المصغرة في تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني					
8- حسب رأيكم تساهم المقاولات الصغيرة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية					

نشكركم على حسن تعاونكم

الملحق رقم (03):مخرجات spss

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		x1	x2	x3	y
N		60	60	60	60
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	1,6583	2,2750	2,0542	1,9896
	Ecart type	,44141	,65208	,61941	,49750
Différences les plus extrêmes	Absolue	,151	,180	,138	,104
	Positif	,151	,180	,138	,104
	Négatif	-,093	-,084	-,080	-,081
Statistiques de test		,162	,145	,113	,104
Sig. asymptotique (bilatérale)		,058[c]	,076[c]	,200[c,d]	,168[c]

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,630	19

Corrélations

		x1	x2	x3	y
x1	Corrélation de Pearson	1	,168	,050	,202
	Sig. (bilatérale)		,201	,706	,122
	N	60	60	60	60
x2	Corrélation de Pearson	,168	1	-,077	,088
	Sig. (bilatérale)	,201		,560	,505
	N	60	60	60	60
x3	Corrélation de Pearson	,050	-,077	1	,276*
	Sig. (bilatérale)	,706	,560		,033
	N	60	60	60	60
y	Corrélation de Pearson	,202	,088	,276*	1
	Sig. (bilatérale)	,122	,505	,033	
	N	60	60	60	60

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	**(Constante)**	**2,093**	**,702**		**2,979**	**,004**
	x1	**,166**	**,134**	**,157**	**1,236**	**,222**
	x2	**,103**	**,087**	**,150**	**1,182**	**,242**
	x3	**,208**	**,095**	**,273**	**2,191**	**,033**

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,943	3	,648	2,864	,045[b]
	Résidus	12,660	56	,226		
	Total	14,603	59			

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	,365[a]	,133	,087	,47547	,133	2,864

Récapitulatif des modèles

Modèle	Modifier les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	3	56	,045

قائمة المصادر والمراجع

أولا: كتب

N.Delobbe، G.karnas، C.Vandenberghe، évaluation et développement des compétences au travail; presses universitaires de louvain- Belgique- 2003

ثانيا: رسائل ماجستير و دكتوراه

- اسحاق رحماني، المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة بالبويرة، أطروحة دكتوراه ل.م.د علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2017/2016.
- لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر ـ دراسة حالة المؤسسات الكبرى للآلات الصناعية باتنة ـ مذكرة ماجيستير قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2015،
- مسغوني منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة،2013،
- بوزيدي سعاد، المقاولة والتنمية الاقتصادية، حالة المؤسسة المصغرة والصغيرة ولاية تلمسان، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان،2007،
- خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي، مذكرة ماستر تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، علوم التسيير، جامعة أم البواقي،2013،

ثالثا: المجلات و الملتقيات العلمية

- بن جمعة أمينة، جرمان الربيعي، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى طلبة الجامعات (المقاولاتية بجامعة قسنطينة)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، جامعة ميلة،
- يوسف بودلة، أ. عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،2013،
- ريحان الشريف، بومود إيمان عنوان المداخلة "بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– جامعة باجي مختار – عنابة–

- توفيق خذري، عماري علي، مداخلة تحت عنوان: المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، اقتصاد وإدارة المنظمات، المركز الجامعي خنشلة، ملتقى وطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، يومي 2013-05-06/05
- علام عثمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر في ظل الصعوبات التي تواجهها، ملتقى وطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة الوادي، يومي06،07 ديسمبر2017
- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي18 و19 أفريل 2012، جامعة ورقلة.

رابعا: مواقع الكترونية

- https://journals.openedition.org/ethiquepublique/2681 visité le:28/09/2018 à18;00
- https://journals.openedition.org/ethiquepublique/2681 visité le:28/09/2018 à18;00
- https://www.jobintree.com/dictionnaire/definition-concurrence-pure-parfaite-1064.html visité le: 28/09/2018 à 17:30

تم بحمد الله

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع جد مهم متمثل المقاولة الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، من خلال التركيز على ثلاث تحديات اساسية تواجه هذه المقاولات وهي: (تحدي السوق و المنافسة ـ تحدي صعوبة مصادر التمويل ـ تحدي التكوين و تطوير الكفاءات)، و من أجل تحقيق اهداف هذه الدراسة قمنا بإجراء دراسة كمية من خلال دراسة على عينة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة.

الكلمات المفتاحية:

المقاولة الصغيرة ـ تحدي السوق و المنافسة ـ تحدي صعوبة مصادر التمويل ـ تحدي التكوين و تطوير الكفاءات ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية

Abstract: This study aims to address a very important subject of micro-enterprise and its role in achieving economic and social development in Algeria، by focusing on three main challenges facing these enterprises (Challenging the market and competition - challenging the difficulty of funding sources - the challenge of training and development of competencies)، and in order to achieve the objectives of this study we conducted a quantitative study through a study on a sample of small enterprises in the state of M'sila.

Keywords: Small Business - Market and Competition Challenge - Difficulty of Funding Sources - Training Challenge and Competency Development - Economic and Social Development